الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي 2018

الإصدار السادس والعشرين

www.economy.ae

أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ. ع. م.

هاتف: 97126131111+

فاكس: 9712626000+

البريد الإلكتروني: info@economy.ae

إنترنت: www.economy.ae

إدارة الـدراسـات الاقتصـاديـة

البريد الإلكتروني: pdsd.inf@economy.ae

هاتف: 97126131292+

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy

twitter.com/Economyae

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

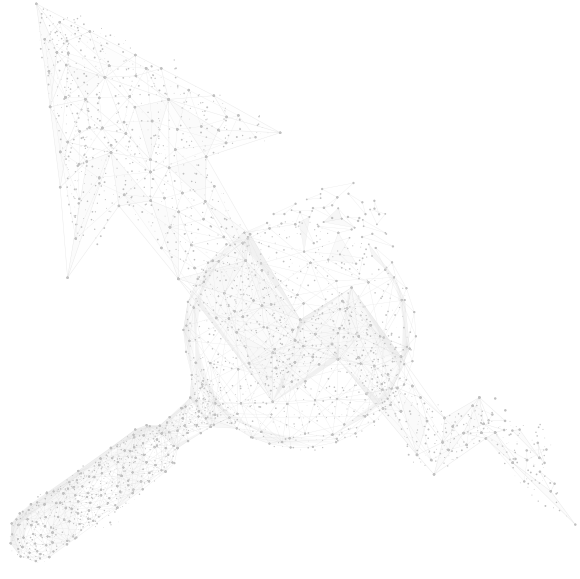

التقرير الاقتصادي السنوي 2018

الإصدار السادس والعشرون

الرسالة

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والابتكار والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

الرؤيــة

اقتصاد تنافسي عالمي متنوع مبني على المعرفة والابتكار وبقيادة كفاءات وطنية.

القيم

- **الابتكار:** تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.
- **احترام الحقوق:** احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.
- **الاستدامة:** نحرص على تحقيق متطلبات الاستدامة الاجتماعية والبيئية في جميع الأنشطة الاقتصادية.
- **التكامل:** تعزيز أوجه التعاون والتكامل بين القطاعات الاقتصادية.
- **التنافسية:** نسعى لتحقيق المكانة المرموقة للاقتصاد الوطني محليا ودوليا.
- **التميز وروح الفريق:** نعمل من خلال فريق واحد لنشر التميز المؤسسي على كافة الأصعدة.

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

حاكم أبوظبي (حفظه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، (حفظه الله)

المحتويات

12

رسالة الوزير

15

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

01. الأوضاع الاقتصادية العالمية 16
02. الأوضاع الاقتصادية العربية 19
03. الأوضاع الاقتصادية الخليجية 22

25

ثانياً: آداء الاقتصاد الوطني

01. الناتج المحلي الاجمالي 26
02. التجارة الخارجية 28
03. الانفاق الاستهلاكي 34
04. التضخم 35
05. الاستثمارات 36
1.5. الاستثمارات المحلية 36
2.5. الاستثمار الأجنبي المباشر 41
06. القطاع المالي والنقدي 44
1.6. تطورات الأسواق المالية 44
2.6. التطورات النقدية 46
3.6. التطورات المصرفية 47
07. المالية العامة 48

49

ثالثاً: السكان والقوى العاملة

01. السكان 50

02. القوى العاملة 50

1.2. توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية 50

55

رابعاً: قضايا اقتصادية

01. الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة 56

02. الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية 63

73

خامساً: التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإماراتي لعام 2018

رسالة الوزير

معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة رؤية تنموية مستنيرة لبناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع قائم على المعرفة والابتكار بقيادة كوادر وكفاءات وطنية. ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة تتضافر جهود كافة القطاعات الحكومية العاملة بالدولة على الصعيدين الاتحادي والمحلي وبالشراكة مع القطاع الخاص لتعزيز ممكنات النمو الاقتصادي وضمان استدامته.

وقد ترجمت المراتب المتقدمة للدولة على العديد من المؤشرات الاقتصادية في تقارير التنافسية العالمية كفاءة النهج المتبع والسياسات الاقتصادية المطبقة، فضلا عن مرونة الأداء الاقتصادي في مواجهة مختلف التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية، إذ يعد اقتصادنا الوطني أحد أكثر الاقتصادات تنوعاً في المنطقة، مع مساهمة القطاعات غير النفطية بأكثر من 70% من ناتجنا المحلي الإجمالي، كما أنه احتفظ بمعدلات نمو إيجابية خلال الخمس سنوات الماضية وبنسب تفوق متوسط النمو العالمي، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات للفترة من 2011-2016 ما نسبته نحو 4.4%.

واليوم، تواصل الدولة تقدمها بالتركيز على عدد من القطاعات ذات الأولوية والتي من شأنها أن تعزز من قدراتها وتضع ركائز اقتصاد المستقبل من خلال تنمية بيئة الابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي والملكية الفكرية وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الصديقة للأعمال والجاذبة للاستثمار الأجنبي، وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعزيز دور القطاع الخاص وتمكين ريادة الأعمال الوطنية ودعم الشركات الناشئة والحديثة القائمة على الابتكار والمعرفة.

وللوقوف على أبرز ما حققته الدولة للوصول إلى أهدافها الطموحة، نقدم لكم عبر أبواب وفصول هذا الإصدار النوعي (التقرير الاقتصادي السنوي 2018)، أهم المتغيرات التي طرأت على الساحة الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ومؤشرات أداء الاقتصاد الوطني بما تشمله من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم الانفاق الاستهلاكي ومعدل التضخم والاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب أبرز مؤشرات القطاع المالي والنقدي وحجم القوى العاملة.

إلى ذلك، يتناول التقرير الأنشطة والقطاعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وجهود الدولة في تنمية قدراتها في هذا المجال الواعد، والتوقعات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة مستمرة في سباق المنافسة مرتكزة على سجل مشرف من الإنجازات والنجاحات ومدفوعة برؤية مستقبلية واعية وحكيمة، وإرادة صلبة ومخلصة لمواصلة المسيرة التنموية وصولاً إلى المراكز الأولى على مختلف مؤشرات التنافسية العالمية.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

01

01 الأوضاع الأقتصادية العالمية

تخلل العقد الماضي سلسلة من الأزمات الاقتصادية والصدمات السلبية الواسعة النطاق، بدءاً من الأزمة المالية العالمية للفترة 2008-2009، تلتها أزمة الديون السيادية الأوروبية للفترة 2010-2012، وإعادة تنظيم الأسعار العالمية للسلع الأساسية للفترة 2014-2016. وحيث أن تلك الأزمات وما يرافقها من عراقيل مستمرة في التراجع، فإن الاقتصاد العالمي يتعزز، متيحاً مجالاً أفسح لإعادة توجيه السياسات نحو مسائل طويلة الأجل تعرقل التقدم صوب تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

في الوقت الذي خفت فيه حدة الكثير من أوجه الهشاشة المخيمة من جراء الأزمة المالية العالمية، فإن عددا من أوجه عدم التيقن والمخاطر يلوح في الأفق. ولا يزال ارتفاع مستويات عدم التيقن في مجال السياسات يلقي بظلاله على آفاق التجارة العالمية، و المعونة الإنمائية، والهجرة والأهداف المتعلقة بالمناخ، وقد يؤخر تحقيق انتعاش أوسع نطاقا في الاستثمار والإنتاجية على الصعيد العالمي. ويمكن أن يؤدي احتداد التوترات الجيوسياسية إلى تعزيز الاتجاه نحو المزيد من السياسات الانفرادية والانعزالية. وقد أسفر طول مدة الوفرة في السيولة العالمية وانخفاض تكاليف الاقتراض عن زيادة أخرى في حجم الديون العالمية، وعن تراكم الاختلالات المالية. كما أنه يرتبط بالمستويات العالية الحالية لأسعار الأصول، مما يوحي بتدني أسعار المخاطرة.

ولا يزال العديد من الاقتصادات النامية – ولا سيما الاقتصادات التي لديها أسواق رأسمالية أكثر انفتاحاً – عرضة للارتفاع الحاد في العزوف عن المجازفة، ولتشديد ظروف السيولة العالمية بشكل غير منضبط، والسحب المفاجئ لرؤوس الأموال. ويمكن أن يؤدي تطبيع السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى إحداث مثل هذه الطفرة. وتعمل المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة حالياً على مسارات جديدة تماماً، حيث لا توجد سابقة تاريخية للاسترشاد بها. وهذا ما يجعل أي تعديل للأسواق المالية أصعب في التنبؤ به منه خلال فترات الانتعاش السابقة، وهو يزيد من المخاطر المرتبطة بأخطاء السياسات.

يقدر أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 3.0% فى عام 2017،وفقاً لتقرير الأمم المتحدة عن الاوضاع العالمية، مما يمثل تسارعاً كبيراً، مقابل نمو لا يتجاوز معدله 2.4% في عام 2016، وهو أعلى معدل للنمو العالمي يسجّل منذ عام 2011. وتواصل مؤشرات أسواق العمل تحسنها في طائفة واسعة من البلدان، حيث سجل ما يقارب ثلثي عدد بلدان العالم نمواً أقوى في عام 2017 مقارنة بالسنة الماضية. وعلى الصعيد العالمي، فإنه يتوقع أن يظل معدل النمو ثابتا عند 3.0% عامي 2018 و 2019.

إن التسارع الأخير في نمو الناتج الإجمالي العالمي ينبع، في الغالب، من تحقيق نمو أقوى في العديد من الاقتصادات المتقدمة، على الرغم من أن شرق آسيا وجنوبها لا يزالان يمثلان أكثر المناطق ديناميكية في العالم. كما أن التحسينات الدورية في كل من روسيا، والأرجنتين، والبرازيل، ونيجيريا، وهي اقتصادات تخرج من حالة ركود، تشكل ما يقرب من ثلث ارتفاع معدل النمو العالمي بين عامي 2016 و 2017. ولكن

المكاسب الاقتصادية التي سجلت مؤخراً لا تزال غير موزعة بالتساوي بين جميع البلدان والمناطق، ولا يزال يتحتم على أجزاء كثيرة من العالم استعادة معدل نمو جيد.

لقد تحسنت ظروف الاستثمار عموما، بفضل انخفاض التقلبات المالية، وانخفاض هشاشة القطاع المصرفي، والانتعاش في بعض قطاعات السلع الأساسية، وبفضل توقعات عالمية أقوى للاقتصاد الكلي. ولا تزال تكاليف التمويل منخفضة عموماً، وقد تقلصت الفوارق في العديد من الأسواق الناشئة، مما يعكس انخفاضاً في الأخطار المتعلقة بأسعار الفائدة. وذلك ما دعم ارتفاع تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، بما في ذلك زيادة الإقراض عبر الحدود، وتعزيز نمو الائتمان في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية على حد سواء.

وقد دعم تحسن الظروف تحقيق انتعاش متواضع في الاستثمار المنتِج في بعض الاقتصادات الكبيرة. وبلغ إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة ما نسبته نحو 60% من تسارع النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2017. وهذا التحسن إنما هو تحسن بالمقارنة مع نقطة بداية منخفضة جداً، بعد سنتين من ضعف استثنائي في نمو الاستثمار، وبعد فترة مطولة من ضعف الاستثمارات العالمية عموماً. وكذلك فإن ارتفاع مستويات عدم التيقن في مجال السياسات التجارية، وأوجه عدم التيقن الشديدة المتعلقة بتأثير تسوية الميزانية العمومية في المصارف المركزية الرئيسية، فضلاً عن ارتفاع حجم الديون، وتزايد عوامل الهشاشة المالية على المدى الطويل، يمكن أن يعيق حدوث انتعاش أقوى وأوسع نطاقا في النشاط الاستثماري، الأمر الذي يلزم لدعم نمو أقوى للإنتاجية ولتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولقد انتعشت التجارة العالمية في عام 2017. ففي الأشهر الثمانية الأولى من العام، نمت تجارة السلع العالمية بأسرع وتيرة لها في فترة ما بعد الأزمة. والانتعاش قد نجم، في الغالب، عن زيادة الطلب على الواردات في شرق آسيا، مع تنامي الطلب المحلي في المنطقة، مدعوماً بتدابير تيسيرية في مجال السياسات. وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة الكبرى، انتعشت واردات السلع الرأسمالية، في استجابة من الشركات لتحسين ظروف الاستثمار.

وإن التعديلات التي طرأت مؤخراً على مسار العلاقات التجارية الرئيسية، مثل قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وقرارات الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة التفاوض بشأن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وعلى إعادة تقييم شروط اتفاقاتها القائمة الأخرى، كل ذلك قد أثار مخاوف بشأن احتمال تصاعد الحواجز والمنازعات التجارية. وقد تتضخم تلك التدابير إذا ما قوبلت بتدابير انتقامية من جانب بلدان أخرى. وهذه البيئة التجارية التقييدية بشكل متزايد قد تعرقل آفاق النمو في الأجل المتوسط، نظراً إلى الروابط المتعاضدة فيما بين التجارة والاستثمار ونمو الإنتاجية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز السياسات على دعم تنشيط التعاون التجاري المتعدد الأطراف، مع التشديد على تحقيق الفوائد الممكنة من التجارة في الخدمات.

ولا يزال تفاوت وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي يثير القلق بشأن آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد عانت بلدان كثيرة من انتكاسات حديثة، حيث انخفض متوسط الدخل في أربع مناطق نامية رئيسية في عام 2016.

وفي الفترة 2017-2019 يتوقع حدوث مزيد من الانتكاسات أو تحقيق نمو ضئيل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في وسط أفريقيا وجنوبها وغربها، وفي وغرب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويبلغ مجموع عدد سكان هذه المناطق مجتمعة 275 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وهذا يؤكد أهمية معالجة بعض المسائل الهيكلية الأطول أجلاً التي تعرقل إحراز تقدم أسرع نحو تحقيق التنمية المستدامة، وقد يؤدي عدم معالجة تلك المسائل إلى وقوع ربع عدد سكان أفريقيا في فقر مدقع بحلول 2030.

من المتوقع ألا يحقق سوى عدد قليل جدا من أقل البلدان نموا الغاية المنبثقة عن هدف التنمية المستدامة والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا بنسبة لا تقل عن 7% في المستقبل القريب. وسيتطلب بلوغ هذه الغاية مستويات أعلى من الاستثمار في العديد من أقل البلدان نمواً.

إن لتسارع النمو الاقتصادي أيضا تكاليف بيئية. ولا يزال تواتر الصدمات المتصلة بالطقس في ازدياد، مما يبرز الحاجة الملحة إلى بناء المنعة في مواجهة تغير المناخ واحتواء وتيرة التدهور البيئي. وعلى الرغم من أن مستوى انبعاثات الكربون المتصلة بالطاقة على الصعيد العالمي ظل ثابتا في الفترة 2013-2016، فإن من المرجح أن تؤدي عودة نمو أقوى للناتج المحلي الإجمالي أيضا إلى ارتفاع مستويات الانبعاثات.

ولا تندرج الانبعاثات الناشئة عن النقل البحري والطيران على الصعيد الدولي ضمن نطاق اتفاق باريس، وقد نمت الانبعاثات من هذين القطاعين بوتيرة أسرع من الانبعاثات الناجمة عن النقل البري على مدى السنوات الـ 25 الماضية، واستمرت في الارتفاع دون هوادة منذ عام 2013. وفي حين تم تعزيز تدابير مكافحة تلوث الهواء في كل من قطاعي النقل البحري والطيران، فمن غير الواضح هل إن السياسات الحالية ستكون كافية لخفض الانبعاثات إلى مستويات تتفق مع أهداف اتفاق باريس.

إن التحول صوب الطاقة المستدامة يسير بوتيرة تدريجية. وتشكل مصادر الطاقة المتجددة أكثر من نصف جميع قدرات الطاقة الممددة مؤخراً، ومع ذلك فإنها لا توفر سوى نسبة 11% من توليد الطاقة على النطاق العالمي. ولا تزال الصين أكبر مستثمر في العالم في مجال الطاقة المتجددة، وستدعم الاستثمارات في الطاقة المتجددة في عام 2017 بمشاريع ضخمة في مجال طاقة الرياح في كل من أستراليا وألمانيا والصين والمكسيك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي الوقت الذي لا تزال فيه بلدان عديدة، ولا سيما في أفريقيا، تعاني من نقص حاد في إمدادات الطاقة، فإنه توجد إمكانات هائلة لإرساء الأساس لنمو مستدام بيئياً في المستقبل من خلال سياسات واستثمارات ذكية اليوم.

لذا يجب إعادة توجيه السياسات للتصدي لتلك التحديات وتحقيق أقصى قدر من المنافع المشتركة فيما بين الغايات الإنمائية، فينبغي أن تشمل إعادة توجيه السياسات أربعة مجالات ملموسة، هي: زيادة التنويع الاقتصادي، والحد من عدم المساواة، وتعزيز البنيان المالي، ومعالجة أوجه القصور المؤسسي.

وينبغي لمقرري السياسات استخدام خلفية الاقتصاد الكلي الحالية للتركيز على أربعة مجالات ملموسة. وأولا، ليس من قبيل المبالغة القول بوجود حاجة ماسة إلى التنويع الاقتصادي في البلدان التي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على عدد قليل من السلع الأساسية. وهذه النقطة تثبتها التكاليف الاقتصادية الباهظة المتصلة بإعادة تنظيم الأسعار العالمية للسلع الأساسية.

ومن المهم جداً أيضاً وقف ازدياد حدة التفاوت ومعالجته، وذلك لضمان نمو متوازن ومستدام في المستقبل. وهذا يتطلب تركيبة مؤلفة من سياسات قصيرة الأجل لرفع مستويات المعيشة في أوساط أشد الفئات حرماناً، وسياسات أطول أجلاً تعالج أوجه عدم تكافؤ الفرص، مثل الاستثمار في انماء مرحلة الطفولة المبكرة، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والاستثمار في الطرق الريفية والكهرباء.

والمجال الأساسي الثالث هو إعادة تنظيم البنيان المالي العالمي تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومع خطة عمل أديس أبابا. وذلك يتطلب إنشاء إطار جديد للتمويل المستدام، والتحول تدريجياً من التركيز الحالي على الأرباح القصيرة الأجل إلى هدف خلق قيمة طويل الأجل بطريقة مسؤولة على الصعيد الاجتماعي والبيئي. ويمكن للسياسات الاحترازية على صعيد الاقتصاد الكلي، إذا ما أحسن تنسيقها مع السياسات النقدية والضريبية وسياسات العملات الأجنبية، أن تدعم تلك الأهداف من خلال تعزيز الاستقرار المالي، واحتواء تراكم المخاطر المالية.

وأخيراً، فإن ضعف الحوكمة وانعدام الاستقرار السياسي لا يزالان يشكلان عقبات أساسية في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز النمو الاقتصادي العالمي لن يكون له وحده تأثيراً كبيراً في مساعدة

المتضررين من حالات النزاع، حيث لا يوجد سوى مجال قليل لإحراز تقدم ملموس نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن تشمل أولويات السياسات مضاعفة الجهود لدعم منع نشوب النزاعات وحلها، ومعالجة أوجه القصور المؤسسي التي تشكل الأسباب الكامنة وراء العديد من هذه العقبات.

02 الأوضاع الاقتصادية العربية

النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي عام 2017 تعافياً واسع النطاق شمل نحو ثلثي دول العالم من الدول المتقدمة والنامية واقتصادات الأسواق الناشئة، كما سجلت حركة التجارة العالمية تحسنا من جراء الزيادة في الاستثمار والصادرات، واتجهت الأسعار في أسواق النفط العالمية نحو الإرتفاع من جراء زيادة الطلب على النفط الناجم عن تحسن النشاط الاقتصادي والتباطؤ النسبي في زيادة مستويات المعروض من النفط، ورغم هذا التحسن للآداء والنشاط الاقتصاد العالمي فقد تراجع معدل النموالاقتصادي البلدان العربية مجتمعة خلال عام 2017 ليصل وفقاً للتقديرات إلى نحو 1.4% مقابل 2% للنمو المسجل عام 2016.

جاء هذا النمو محدود الوتيرة كنتيجة ومحصلة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط التي انخفض معدل نموها إلى نحو 0.6%، وتراجع معدل النمو في باقي الدول العربية المصدرة للنفط، من جراء تضافر عدد من العوامل التي أثرت على كل من الناتج في القطاعين النفطي وغير النفطي حيث تراجعت كميات الانتاج النفطي في ضوء الالتزام باتفاق

خفض الإنتاج بين الدول الأعضاء في أوبك والمنتجين الرئيسيين من خارجها للحد من الوفرة في العرض وتعديل كميات الانتاج، وتأثير تدابير ضبط أوضاع المالية العامة التي أثرت على الدخل المتاح للإنفاق ومن ثم على مستويات الاستهلاك والاستثمار، والاتجاه إلى تشديد الأوضاع النقدية في عدد من الدول العربية التي تتبني نظم أسعار الصرف الثابت، إضافة إلى استمرار تأثر بعض بلدان المجموعة بالأوضاع الداخلية التي تشهدها منذ عام 2011.

بالمقابل كان النمو معتدل الوتيرة المسجل في البلدان العربية المستوردة للنفط والبالغ 3.8% عام 2017 في ظل معدلات النمو المرتفعة المحققة في عدد من تلك البلدان عامل رئيسي في التخفيف من أثر تباطؤ النمو في الاقتصادات النفطية على معدل نمو الدول العربية كمجموعة، حيث أدى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول إلى تحفيز مستويات الاستثمار والصادرات لاسيما في ظل بعض التدابير المتخذة لزيادة مستويات مرونة أسعار الصرف، كما ساعد على احتواء جانبا من الاختلالات في الموازنات العامة بما وفر موارد مالية أمكن استخدامها لدعم مستويات الانفاق المحفز على النمو.

ومن المتوقع أن يحدث تعافي جزئي لوتيرة النشاط الاقتصادي في الدول العربية ككل عام 2018 ليصل النمو إلى 2.2% بفعل عدد من العوامل الدافعة للنمو، ففي الدول المصدرة للنفط من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 1.7% على ضوء تواصل الانفاق

الاستثماري المحفز للنشاط في بعض القطاعات غير النفطية في إطار مضي عدد من هذه البلدان قدما في تنفيذ استراتيجيات وخطط التنويع الاقتصادي، مع حدوث تحسن نسبي في الأوضاع الداخلية في بعض بلدان المجموعة بما يساعد على استعادة جانب من النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر من المتوقع استمرار وتيرة النمو المعتدلة في البلدان العربية المستوردة للنفط عند مستوى 3.7%، مدعومة بالزيادة المتوقعة للطلب الخارجي نظر ا لتحسن النشاط الاقتصادي العالمي بما يعزز مستوى الصادرات والاستثمار، كما ستواصل النتائج الإيجابية المُحققة على صعيد سياسات الاصلاح الاقتصادي تأثيرها المحفز للنمو.

ومتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للبلدان العربية عام 2019 إلى 2.9% بفعل مجموعة من العوامل الإيجابية يأتي على رأسها التوقعات بتعافي النشاط في القطاع النفطي.

و طبقا لتقديرات قاعدة بيانات البنك الدولي تقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية عام 2017 نحو 2591.1 مليار دولار بعد أن كانت 2500.2 مليار دولار عام 2016، كما تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي (بالأسعار الثابته للعام 2010) نحو 2652.2 مليار دولار في العام 2017 بعد أن كانت 2621.4 مليار دولار في العام 2016.

متوسط دخل الفرد

طبقا لقاعدة بيانات البنك الدولي تزايد عدد سكان العالم العربي عام 2017 إلى نحو 414.5 مليون نسمة، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية مجتمعة استنادا إلى تقديرات البنك الدولي عام 2017 إلى 2591.1 مليار دولار، ومن المقدر طبقا لذلك أن يصل متوسط نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي الاجمالي العربي عام 2017 إلى نحو 6251 دولار مع تباين كبير بين الدول العربية في هذا الشأن وذلك كمحصلة للانتعاش النسبي في الإيرادات النفطية وتطور النمو في القطاعات غير النفطية بالدول المنتجة للنفط وتأثر النمو الاقتصادي للدول العربية بذلك وكذا تحسن النمو في الدول العربية المستوردة للنفط من جراء برامج الاصلاح التي تتبعها.

التضخم

نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط واتجاه عدد من الدول العربية إلى إحداث إصلاحات بنظم دعم السلع الأساسية وتحرير الأسعار والاتجاه إلى فرض الضرائب وزيادة رسوم الخدمات الحكومية لتحقيق الإنضباط المالي فقد تأثرت بضغوط تضخمية وإرتفاع أسعار عدد من المجموعات السلعية والخدمية، ومن جهة أخرى أدى تباطؤ الطلب الكلي والاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية وتباطؤ النمو الاقتصادي في بعض البلدان العربية الأخرى إلى الحد من وطأة تلك الضغوط التضخمية، وكمحصله لهذا ارتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة خلال العام 2017 ليصل إلى نحو 13.9%، مقارنة مع حوالي 8.4% خلال العام 2016.

ومن المتوقع اتجاه معدل التضخم نحو التراجع خلال عام 2018 ليصل إلى 9% ويستمر في التراجع عام 2019 ليسجل نحو 8%، بما يعكس التأثير المتوقع لتواصل تشديد السياسة النقدية في الدول ذات نظم أسعار الصرف الثابتة بما يتماشى مع الرفع المتوقع للفائدة على الدولار للحفاظ على استقرار نظم الصرف، واتجاه المصارف المركزية في الدول العربية ذات

نظم أسعار الصرف المرنة إلى تبني تدابير هادفة إلى احتواء الزيادات في المستوى العام للأسعار، والمضي قدما في تنفيذ سياسة استهداف التضخم، وعلى الجانب الأخر من المتوقع ظهور ضغوط تضخمية نسبية في بعض البلدان العربية ناتجة عن البدء في فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية.

الموازنات العربية

أدى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 28.6% خلال عام 2017، وتواصل وتيرة الإصلاح المالي في العديد من البلدان العربية إلى تحقيق خفض ملموس لمستوى العجوزات في الموازنات العامة، وهو ما ساعد على تراجع مستوى عجز الموازنة المجمعة للدول العربية من مستوى 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 إلى 6.4% خلال عام 2017.

ومن المتوقع خلال عامي 2018 و 2019 أن يتمحور تركيز الموازنات العربية في البلدان العربية المصدرة للنفط وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على المشروعات عالية القيمة المضافة، وتفعيل برامج التنويع الاقتصادي، كما يتوقع لها مواصلة تدابير تعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الانفاق العام الجاري، وبالبلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط متوقع استمرار العجوزات في الموازنات العامة إلى مدى زمني أبعد نظرا للحاجة لزيادة الانفاق العام على متطلبات إعادة الإعمار، وفي الدول العربية المستوردة للنفط متوقع أن يشكل دعم الانفاق الاجتماعي وتعزيز دور شبكات الحماية الاجتماعية حيزا كبيرا بموازناتها العامة لتمكينها من خفض معدلات الفقر والبطالة وتقليل التباين في توزيع الدخل وخفض مستوى الدين العام. عبر برامج الاصلاح الضريبي، وكمحصلة لهذا وفي المجمل من المتوقع انخفاض مستوى عجز الموازنة المجمعة للدول العربية إلى ما يتراوح حول 5.6% خلال عامي 2018 و 2019.

التجارة الخارجية العربية

ارتفع حجم التجارة العربية من السلع والخدمات عام 2017 إلى 2135.3 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 10.5% عن مستواها بالعام 2016، وذلك كمحصلة لارتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات إلى 1071.4 مليار دولار بنسبة نمو 14.8% عن مستواها بالعام 2016 (من جراء التحسن النسبي في أسعار النفط الذي لازال يشكل 58% من الصادرات السلعية للمنطقة العربية)، وكذا ارتفاع الواردات العربية من السلع والخدمات إلى 1064 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 6.4% عن مستواها بالعام 2016.

البطالة العربية

طبقا لقاعدة بيانات البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية يقدر حجم القوة العاملة بالدول العربية خلال عام 2017 بحوالي 134.9 مليون عامل، ويقدر معدل البطالة العربية بنحو 10.5% من إجمالي قوة العمل العربية، ولا تزال تواجه الدول العربية عدد من التحديات الاقتصادية خلال عام 2017 في مقدمتها عدم التعافي الكامل للأسعار العالمية للنفط، واستمرار تأثر بعض البلدان العربية بالأوضاع الداخلية السائدة منذ العام 2011 وامتداد ذلك إلى دول عربية أخرى مجاورة وانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي الأمر الذي يفرض تداعياته السلبية على الاستثمارات، مما لايمكنها معه من تحقيق إنجاز ملموس على صعيد خفض معدل البطالة الذي يمثل أحد أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها.

أسواق المال العربية

خلال العام 2017 جاء آداء أسواق المال العربية إيجابيا بشكل عام ساهم في ذلك عدد من العوامل من أهمها الارتفاع في مستويات أسعار النفط العالمية عن مستواها عام 2016 بنسبة 28.6% من جراء تمديد العمل باتفاق خفض الانتاج الذي تم التوصل أليه بين المنتجين الرئيسيين بنهاية العام 2016، والتحسن النسبي في الأوضاع الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، وطبقا لاحصائيات صندوق النقد العربي فقد تطورت القيمة السوقية لأسواق المال العربية عام 2017 إلى 1083.8 مليار دولار بعد أن كانت 1133.4 مليار دولار في العام 2016، وبلغ عدد الأسهم المتداولة بأسواق المال العربية 200.1 مليار سهم عام 2017 بعد أن كان 208.1 مليار سهم عام 2016، واستمر التراجع في حجم التداول لتبلغ 268.1 مليار دولار بالعام 2017 مقابل 359.3 مليار دولار عام 2016 بنسبة تراجع بلغت -25.4%، ويعود هذا إلى تراجع أحجام التداول في معظم أسواق المال العربية وعلى رأسها سوق المال السعودي الذي تراجع حجم التداول به خلال عام 2017 بنسبة بلغت -35.7% عن حجم التداول عام 2016، وشكل حجم التداول به نحو 78.8% من أحجام التداول للأسواق المالية العربية مجتمعة في عام 2017، هذا في حين شهدت أحجام التدول تطورا بالزيادة عام 2017 في أسواق البحرين ومصر وعمان عن مستوى حجم التداول عام 2016. وسجل المؤشر المركب الصادر عن صندوق النقد العربي

الذي يقيس آداء الأسواق المالية العربية مجتمعة ارتفاعا ليصل إلى 321.5100 نقطة عام 2017، مقارنة مع 304.4900 نقطة في نهاية العام 2016 أي بارتفاع نسبتة 5.6%.

المديونية العربية

شهدت مؤشرات المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية استقرارا نسبيا حول الحدود الآمنة في نصف الدول العربية تقريباً منذ عام 2000 وحتى الآن حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تحت مستوى ال 50% في 7 دول عربية، وجاء أعلى بقليل من تلك النسبة في 4 دول عربية أخرى بناء على التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2017.

03 الأوضاع الاقتصادية الخليجية

توقع البنك الدولي، أن يشهد الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي تحسناً خلال عامي 2018 و2019، لتصل نسبة النمو الاقتصادي للدول 2.1% عام 2018، وأن يرتفع إلى 2.7% عام 2019، في حين توقع أن يبلغ مستوى العجز المالي 51 مليار دولار عام 2018.

وأشار البنك في تقريره "المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج"، إلى أن منطقة مجلس التعاون الخليجي شهدت عاماً آخر من الأداء الاقتصادي الضعيف في 2017.

ووفقاً للتقرير فقد حققت المنطقة نمواً بنسبة 0.5% فقط في عام 2017، وهو الأضعف منذ عام 2009، وبانخفاض بلغ 2.5% عن 2016، حيث تأثرت دول المنطقة بانخفاض إنتاج النفط، والسياسات المالية التقشفية التي انعكست على النشاط في القطاع غير النفطي، في حين أن وتيرة إصدار سندات الدين الخارجي واصلت ارتفاعها في مسعى لتمويل العجز المالي الكبير.

وأرجع البنك تحسن النمو الاقتصادي تدريجياً إلى دعم من التعافي الجزئي الذي شهدته أسعار الطاقة مؤخراً، وانتهاء اتفاق خفض إنتاج النفط بعد عام 2018، وتراجع حدة سياسات التقشف المالي.

أوضح التقرير الإحصائي للطاقة العالمية، إن دول مجلس التعاون الخليجي، تستفيد حالياً من الموارد الضخمة للنفط والغاز، التي تبلغ نحو 30% من الاحتياطات النفطية العالمية و20% من الاحتياطات العالمية للغاز، مقارنةً بحجم عدد سكان لدى هذه الدول (أقل من 1% من عدد السكان في العالم). هذه الثروة الكبيرة من النفط والغاز والدخل الكبير الذي تجنيه هذه الدول منها حقق فوائض عامة لحكوماتها خلال الفترة السابقة، وأدى إلى انخفاض احتياجات التمويل الحكومية، وصافي مراكز الأصول الخارجية لدى معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد كان للانخفاض المستمر في أسعار النفط أثر على المقاييس الاقتصادية، والمالية، والخارجية، وكان ذلك سبباً كافياً لخفض تصنيفاتها الائتمانية طويلة الأجل بالعملة الأجنبية لسلطنة عمان (بمقدار خمس نقاط)، والبحرين (بمقدار أربع نقاط)، والمملكة العربية السعودية (بمقدار ثلاث نقاط) خلال السنوات الثلاث الماضية، وقطر (بمقدار نقطة واحدة).

وعن الخيارات المتاحة أمام دول الخليج لتحقيق التنويع الاقتصادي، فلقد استفادت الحكومات الخليجية من المزايا التنافسية التي تتمتع بها، والتي تكمن من دون شك في قطاع النفط والغاز، واستخدمت هذه الدول مستويات عالية من ثروة النفط والغاز لدعم النمو الاقتصادي من خلال التوظيف في القطاع العام والمشاريع الاستثمارية الرأسمالية. وبنفس الوقت، شهدت تطوراً في قطاعات السلع والخدمات التي يحركها المستهلك.

وهنالك توقعات ان يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للكويت إلى 2.4% في عام 2018 مستمراً في النمو ليصل إلى 3% في 2020-2021. وستساعد زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع أسعار النفط على تعزيز الاقتصاد الكويتي الذي يعتمد على النفط في 90% من إيراداته.

وفي الوقت نفسه، يتوقع ان تنمو السعودية بنسبة 1.8% وهي واحدة من أكبر الاقتصاديات في دول مجلس التعاون الخليجي مع ارتفاع معدل النمو في عام 2019. أما قطر فيتوقع ان تنمو بنسبة 3.1% فى عام 2018 بينما تصل إلى 3.3% فى عام 2019.

وعمان سيصل معدل النمو فى الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5% في عام 2018 مستمراً في النمو ليصل إلى 3% فى عام 2019. أما البحرين فيتوقع ان يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 2.3% عام 2018 لتصل الى 2.7% عام 2019.

كما توقعت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيفات الائتمانية، بأن تكون البنوك الخليجية أفضل حالاً مما هي عليه الآن في العام القادم، مرجحة أن تشهد الأوضاع المالية لهذه البنوك استقراراً في العام 2019 ما لم يحدث أي تصاعد في

المخاطر الجيوسياسية أو أي انخفاض حاد في أسعار النفط، مع الإشارة إلى أن هذا السيناريو لا يشكل السيناريو الأساسي لديها، وذلك بعد أن تعرضت هذه البنوك لضغوط كبيرة امتدت إلى ثلاث سنوات، وقالت إنه بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق البنوك الخليجية للمعيار الدولي التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار التاسع)، تكون قد استوعبت الآن معظم تأثير تراجع الدورة الاقتصادية في جودة الأصول لديها، ولذلك تعتقد بأن حجم الأصول التي انخفضت قيمتها، والتي تعرفها على أنها قروض المرحلة 2 و3 وفقاً للمعيار التاسع، ستبقى مستقرة على الأرجح، ولكنها لا تستثني التحول بين المرحلتين، متوقعة أن تشهد الاقتصادات الخليجية نمواً اقتصادياً أقوى في العام 2019 بنحو 2.8%.

وأوضحت الوكالة إن هذا النمو سيظل دون المستوى الذي شهدته الفترة ما بين 2011-2013، عندما كانت أسعار النفط تزيد على 100 دولار للبرميل، لذلك فأن نسبة نمو الإقراض ستبقى ضمن نطاق أرقام فردية متوسطة، وبنفس الوقت فان تكلفة المخاطر ستستقر ما بين 1.0%-1.5% من إجمالي القروض، ونتيجة لتطبيق المعيار التاسع، فإن هامش المخصصات الذي

جمعته البنوك الخليجية خلال السنوات الماضية أقوى الآن، ويتطلب المعيار الجديد الذي بدأ تطبيقه منذ بداية عام 2018 من البنوك الاحتفاظ بمخصصات بشكل مسبق استناداً إلى توقعات الخسارة لديهم.

ويتوقع أن الربحية ستستقر لدى البنوك الخليجية، والتي ستستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة ومن الحجم الكبير للودائع من دون فائدة مقيدة في الميزانيات العمومية للبنوك، ولذا فسوف تواصل البنوك الخليجية إظهار رسملة قوية بحسب المعايير العالمية مما يدعم التصنيفات الائتمانية لهذه البنوك، بالرغم من وجود مؤشرات إلى حدوث تراجع نوعي.

كما يتوقع ان يؤدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة الاستثمارات العامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في منطقة الخليج في عام 2018، ونتوقع بأن تستقر أسعار النفط عند نحو 65 دولاراً أمريكياً للبرميل في العام 2019 و60 دولاراً أمريكياً للبرميل

في العام 2020. ونتوقع بأن يكون معدل النمو الاقتصادي لدى الدول الخليجية 2.8% في الفترة ما بين 2019-2020، وهذا المعدل أقل من نصف معدل النمو الذي حققته هذه الدول في عام 2012، ولكنه أكبر من أدائها في عام 2017 بخمس مرات، وتحسن معدل نمو الإقراض قليلاً، ووصل إلى 4.7% على أساس سنوي في منتصف العام 2018، ونتوقع تسارعاً طفيفاً في النمو خلال العامين المقبلين 2019 و2020 ما لم تحدث أية صدمات غير متوقعة، إن زيادة الإنفاق الحكومي، تدعم نمو الإقراض، ولكن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية أو الانخفاض الكبير في أسعار النفط، قد يؤثر بشكل كبير في السيناريو الأساسي لدينا.

وتكمن المفارقة في أن تباطؤ النشاط الاقتصادي بدول الخليج خلال السنوات الثلاث الماضية لم يؤد إلى زيادة كبيرة في القروض المتعثرة، حيث وصلت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لدى البنوك الخليجية إلى نحو 2.6%، 30 يونيو 2018 مقارنةً ب 2.4% بنهاية العام 2015، ويفسر استقرار حجم الأصول التي انخفضت قيمتها عمليات شطب بعض القروض وإعادة هيكلة بعض التعرضات للتكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد.

أن أوضاع التمويل لدى البنوك الخليجية بمستوى مقبول، ويهيمن على التمويل الودائع الأساسية للعملاء، ويبقى استخدام تمويل الجملة محدوداً باستثناء عدد قليل من المصدرين الكبار والمتطورين، وبلغ معدل نسبة القروض إلى الودائع في النظام المصرفي الخليجي 88.4% في 30 يونيو 2018، مقارنةً ب 87.8% بنهاية عام 2017».

ثانياً: آداء الاقتصاد الوطني

02

تطورات الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة

أن إقتصاد الإمارات العربية المتحدة قد استمر في مسيرته الإنمائية الطموحة، و ترسيخ مكانته كمركز للمال والأعمال والتجارة على مستوى المنطقة و العالم. ويتمتع اقتصاد الإمارات بحيوية وتنوع تعود إلى متانة الأسس التي يقوم عليها و تبني الحكومة سياسات إقتصادية ناجحة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة و خاصة الصناعة والتجارة و السياحة، و النقل الجوي و البحري، و العقارات والخدمات الصحية والخدمات المالية والطاقة المتجددة. كما ان انفتاح الإمارات على العالم وتعزيز وتطوير شبكة علاقاتها وشراكاتها ساعد الى تحقيق نتائج ملموسة في هذا الشأن ومنها على سبيل المثال: اجتذاب اهتمام الأسواق العالمية، و تدفق الاستثمارات، و تنشيط حركة السياحة و التجارة الخارجية غير النفطية، والصناعات المختلفة لتصل إلى مستويات قياسية مقارنة بالأعوام السابقة، وتحقيقها موقع ريادي واصبحت مثال يحتذى في ذلك.

01 الناتج المحلي الاجمالي

أظهرت النتائج العامة للتقديرات الأولية للمؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% في الأسعار الحقيقية «الثابتة» عام 2017 مقارنة بعام 2016، وذلك بحسب التقديرات الأولية لنتائج الحسابات القومية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لعام 2017.

وأشارت البيانات إلى أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 بالأسعار الحقيقية بلغت 1422.2 مليار درهم

تقريباً على مستوى الدولة مقابل 1411.1 مليار درهم تقريباً نهاية 2016.

وعلى مستوى التنويع الاقتصادي والأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بينت التقديرات الأولية أن الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية بلغ 1092 مليون درهم تقريباً، وبنسبة نموقدرها 3.2% «بالأسعار الجارية»، و2.5% «بالأسعار الثابتة» نهاية عام 2017 مقارنة بعام 2016.

وتشير هذه التقديرات الأولية الصادرة عن الهيئة إلى نمو الأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام اعتماداً على النمو في الموارد النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية من ناحية والنمو في القطاعات غير النفطية من ناحية أخرى، وإلى نجاح انتهاج الدولة سياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية وأهمية تفعيل المبادرات والأنشطة التي من شأنها زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ولقد كان للتطورات التي حدثت في الدولة دوراً هاماً فى جعلها بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية بصورة مستمرة، وكذلك سياسة الانفتاح على العالم كأحد مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية، مما عزز نجاح هذه السياسات تكاملها مع متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والعيش الكريم لكل مواطني ومقيمي الدولة.

ومن حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الجاري أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 22.3%، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بحوالي 12.3%، وأنشطة الصناعات التحويلية بنحو 4.8%، ونشاط البناء والتشييد بحوالي 8.7%. وبلغت نسبة مساهمة أنشطة الخدمات المالية 9.6%، فيما أظهر قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي مساهمة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى حوالي 7%.

ومن حيث نسبة النمو للأنشطة والقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 2017 مقارنة مع 2016، حققت الأنشطة النفطية نمواً موجباً بلغ حوالي 23.7%.

وأظهر قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى حوالي 11.4%، كما حققت الأنشطة غير النفطية في معظمها نمواً إيجابياً، ومنها نشاط الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات الذي حقق أعلى معدل نمو سنوي، وبنسبة بلغت 9.4%، يليها أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية بنسبة نمو بلغت 6.3%، ثم نشاط الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة 5.5%، يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 4.8%، ثم نشاط الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى بنسبة 3.8%، ثم نشاط التعليم بنسبة 2.9%، يليه قطاع النقل والتخزين بنسبة 2.5%.

أما بالنسبة لمعدلات النمو بالأسعار الحقيقية فقد سجل نشاط الإقامة والخدمات الغذائية أعلى معدل نمو وبنسبة بلغت 8.5%، كما حقق نشاط الكهرباء والغاز والماء وأنشطة إدارة النفايات نسبة نمو بلغت 8%، وقطاع الحكومة العامة بنمو 6.2%، ونشاط الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية بنسبة 4.4%.

فيما حقق النفط معدل نمو سلبي بلغت نسبته 3%، ويرجع ذلك إلى سياسة الحكومة في تخفيض الإنتاج مستفيدة من الزيادة التي حدثت في الموارد النفطية الناتجة عن الزيادة المرتفعة في الأسعار العالمية للنفط وغيرها من القطاعات، وهو ما يؤكد المسار الإيجابي لتحقيق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجيتها المتعلقة بتنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط.

شكل رقم (1) التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010 حسب الانشطة لعام 2017

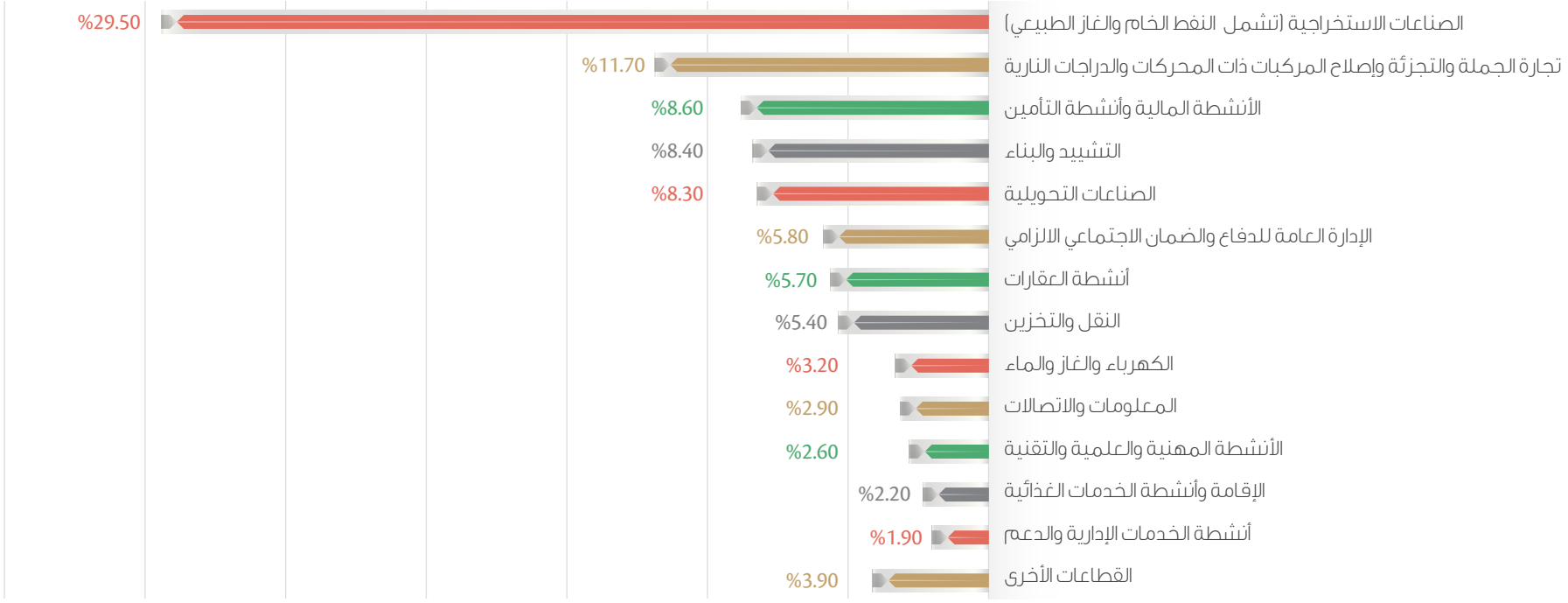

02 التجارة الخارجية

مبادرة تنمية الصادرات والتركز السلعي والجغرافي

تم اعتماد المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات من قبل المجلس الوزاري للخدمات بموجب القرار رقم (3 / 1 خ / 3) لسنة 2015، وتستند في رؤيتها على رؤية وزارة الاقتصاد، المنبثقة من رؤية حكومة الإمارات 2021، وتتماشى مع أهداف السياسة التجارية للإمارات.

تهدف المبادرة الى تعزيز المكانة التجارية للدولة عالمياً، وذلك من خلال تنفيذ الآليات المحددة والتي تقع على عاتق الجهات الاتحادية والمحلية على حد سواء وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع التي شهدها العالم مؤخراً من القرارات ذات العلاقة بالرسوم الجمركية والحروب التجارية بين الدول والتي تشمل فرض رسوم مرتفعة على واردات بعض الدول.

تقوم هذه المبادرة على مشاركة كافة الجهات الاتحادية والمحلية المعنية وذات علاقة مباشرة في إستشراف مستقبل الصادرات الإماراتية وتحقيق نمواً في الصادرات السلعية غير النفطية عبر تظافر جهود الجهات التي تتشارك في تنفيذ هذه المهمة، خاصة وأن تطورات البيئة الاقتصادية العالمية فرضت مجموعة متنامية من التحديات التي تمثلت أقواها في ضرورة تعزيز قدرات الدول على توليد الدخول وضمان استمرارية النمو.

في ضوء ما يملكه الاقتصاد الإماراتي من مميزات وإمكانيات استثمارية متعددة ومتنوعة، يأتي دور المبادرة الوطنية "لتنمية الصادرات غير النفطية" للمساهمة والعمل على تنمية الإمكانيات التصديرية المتوفرة حالياً للهيكل التصديري للدولة عبر التوسع الافقي والعامودي في الصادرات للجانب السلعي والجغرافي، وزيادة نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية غير النفطية الإماراتية

الجدول (1) التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2011-2017
(القيمة مليار درهم إماراتي)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	النمو السنوي لإجمالي التجارة
2011	831	126	348	1,305	-
2012	920	186	400	1,506	%15
2013	967	169	443	1,579	%5
2014	992	158	456	1,606	%2
2015	952	185	418	1,556	%3-
*2016	1,002	197	400	1,599	%3
*2017	979	190	443	1,612	%1

* تشمل تجارة المستودعات الجمركية

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

التجارة الخارجية غير النفطية الإماراتية حسب أهم الشركاء والسلع 2017

الجدول (2) أهم الشركاء من حيث قيمة إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017 (القيمة مليار درهم إماراتي)

الدولة	القيمة	النسبة من الإجمالي %
الصين	195.9	%12.2
الهند	127.8	%7.9
الولايات المتحدة	112.4	%7.0
المملكة العربية السعودية	79.2	%4.9
إيران	63.0	%3.9
اليابان	58.0	%3.6
ألمانيا	49.4	%3.1
تركيا	49.0	%3.0
العراق	47.5	%2.9
فييتنام	38.0	%2.4
مجموع اهم 10 شركاء	820.3	%50.9
المتبقي	791.6	%49.1
الإجمالي	1,611.9	%100.0

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

أهم الشركاء الصادرات غير النفطية 2017

الجدول (3) أهم الشركاء من حيث قيمة الصادرات غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017 (القيمة مليار درهم إماراتي)

الدولة	القيمة	النسبة من الإجمالي %
الهند	19.3	%10.2
تركيا	16.6	%8.7
المملكة العربية السعودية	15.0	%7.9
سلطنة عمان	13.6	%7.2
العراق	8.5	%4.5
الولايات المتحدة	7.9	%4.2
الكويت	6.4	%3.4
الصين	5.6	%3.0
سنغافورة	5.5	%2.9
جمهورية كوريا (كوريا الجنوبيه)	4.6	%2.4
مجموع اهم 10 شركاء	103.0	%54.3
المتبقي	86.8	%45.7
الإجمالي	189.8	%100.0

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

أهم الشركاء إعادة التصدير 2017

الجدول (4) أهم الشركاء من حيث قيمة إعادة التصدير
للإمارات العربية المتحدة 2017 (القيمة مليار درهم إماراتي)

الدولة	القيمة	النسبة من الإجمالي %
إيران	52.4	%11.8
المملكة العربية السعودية	38.9	%8.8
العراق	36.5	%8.2
الهند	34.1	%7.7
الولايات المتحدة	19.4	%4.4
هونج كونج	17.4	%3.9
سلطنة عمان	14.3	%3.2
بلجيكا	14.1	%3.2
الصين	12.8	%2.9
الكويت	12.4	%2.8
مجموع اهم 10 شركاء	252.3	%56.9
المتبقي	190.8	%43.1
الإجمالي	443.1	%100.0

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

أهم الشركاء في الواردات 2017

الجدول (5) أهم الشركاء من حيث قيمة واردات الإمارات العربية المتحدة 2017
(القيمة مليار درهم إماراتي) (النسبة المئوية من الإجمالي %)

الدولة	القيمة	النسبة من الإجمالي %
الصين	177.4	%18.1
الولايات المتحدة	85.0	%8.7
الهند	74.4	%7.6
اليابان	51.4	%5.2
ألمانيا	43.7	%4.5
فييتنام	35.8	%3.7
جمهورية كوريا (كوريا الجنوبيه)	29.3	%3.0
تركيا	28.0	%2.9
المملكة العربية السعودية	25.4	%2.6
ايطاليا	25.0	%2.6
مجموع اهم 10 شركاء	575.3	%58.8
المتبقي	403.7	%41.2
الإجمالي	979.0	%100.0

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

أهم سلع الصادرات غير النفطية 2017

الجدول (6) أهم السلع من حيث قيمة الصادرات غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017 (القيمة مليار درهم إماراتي)

الرمز المنسق	الوصف	القيمة
71.08	ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق.	51.5
76.01	ألومنيوم غير مشغول (خام).	20.1
71.13	حلي ومجوهرات وأجزاؤها، من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة.	16.5
24.02	لفائف غليظة (سيجار) بأنواعه، لفائف صغيرة (سيجاريللوس) و لفائف عادية (سجائر)، من تبغ أو ابداله.	11.5
39.01	بوليمرات الإيثلين، بأشكالها الأولية.	9.1
27.1	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	4.8
74.08	أسلاك من نحاس.	4.5
17.01	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيماويا، بحالته الصلبة.	3.2
73.08	منشآت (عدا المباني المسبقة الصنع الداخلة في البند 94.06) وأجزاء منشآت (مثل، جسور ومقاطع جسور وبوابات سدود وأبراج وصواري شبكية وسقوف وهياكل سقوف وأبواب ونوافذ وأطرها وعتبات أبواب ومصاريع ومساند (درابزين) ودعامات وأعمدة) من حديد أو صلب؛ ألواح وقضبان وزوايا.	2.4
39.02	بوليمرات البروبلين أو أوليفينات أُخر، بأشكالها الأولية.	2.2

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

أهم سلع إعادة التصدير 2017

الجدول (7) أهم السلع من حيث قيمة إعادة التصدير للإمارات العربية المتحدة 2017 (القيمة مليار درهم إماراتي)

الرمز المنسق	الوصف	القيمة
85.17	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للإتصال في الشبكات السلكية أو أللاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة ال	74.0
71.02	ماس، وإن كان مشغولاً، ولكن غير مركب ولا منظوم.	53.5
87.03	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا سيارات معدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر)، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	37.4
71.13	حلي ومجوهرات وأجزاؤها، من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة.	37.4
84.71	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز، وآلات لمعالجة هذه البيانات، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	14.6
27.1	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	14.3
88.03	أجزاء للأصناف: (بالونات ومناطيد مسيرة، طائرات شراعية وأشرعة طائرة (اجنحة دلتا)، مركبات فضائية (بما فيها الأقمار الصناعية) وغيرها من المركبات الجوية مثل (المركبات الجوية الغير مصممة للدفع بقوة المحرك، الطائرات العمودية «هليكوبتر» والطائرات العادية)	11.6
71.08	ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق.	9.8
87.08	أجزاء ولوازم للجرارات و سيارات للاستعملات الخاصة وسيارات نقل الركاب وسيارات نقل البضائع.	8.3
84.07	محركات ذات مكابس متناوبة أو دوارة يتم الإحتراق الداخلي فيها بالشرر (محركات إنفجارية).	7.5

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

أهم سلع الواردات 2017

الجدول (8) أهم السلع من حيث قيمة واردات الإمارات العربية المتحدة 2017 (القيمة مليار درهم إماراتي)

الرمز المنسق	الوصف	القيمة
71.08	ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق.	124.2
85.17	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للإتصال في الشبكات السلكية أو اللاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)	111.3
87.03	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا سيارات معدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر)، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	58.0
71.02	ماس، وإن كان مشغولاً، ولكن غير مركب ولا منظوم.	51.4
27.1	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	35.7
84.71	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز، وآلات لمعالجة هذه البيانات، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	24.7
71.13	حلي ومجوهرات وأجزاؤها، من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة.	22.9
84.11	عنفات نفاثة، وعنفات دافعة، وعنفات غازية أخر.	21.1
88.02	مركبات جوية أخر (مثل، الطائرات العمودية «هليكوبتر» والطائرات العادية)؛ مركبات فضائية (بما فيها الأقمار الصناعية)، وعربات إطلاق المركبات الفضائية أو المركبات المدارية.	17.8
88.03	أجزاء للأصناف: (بالونات ومناطيد مسيرة، طائرات شراعية وأشرعة طائرة (اجنحة دلتا)، مركبات فضائية (بما فيها الأقمار الصناعية) وغيرها من المركبات الجوية مثل (المركبات الجوية الغير مصممة للدفع بقوة المحرك، الطائرات العمودية «هليكوبتر» والطائرات العادية)	13.2

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

03 الانفاق الاستهلاكي

أسهم اتفاق خفض إنتاج النفط بين الدول الأعضاء المنتجين الرئيسيين في أوبك وخارجها بنهاية عام 2016 بهدف تعديل وخفض كميات الانتاج بمقدار 1.8 مليون برميل اعتبارا من شهر يناير عام 2017 بهدف استعادة التوازن في سوق النفط العالمية، في إحداث انتعاش في الأسعار العالمية للنفط الذي تطور سعره المسجل طبقا لسلة أوبك إلى نحو 52.43 دولار/ للبرميل خلال العام 2017، مقارنة بالمستوى المسجل عام 2016 والبالغ 40.76 دولار/ للبرميل بنسبة زيادة بلغت نحو 28.6%، كان لهذا تأثيره على زيادة الايرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الايرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة (على الرغم من تراجع انتاج الدولة طبقا لاتفاق خفض الانتاج بنحو 4%) لتصل إلى 139.7 مليار درهم عام 2017 مقارنة بالايرادات النفطية المسجلة عام 2016 والبالغة نحو 86.8 مليار درهم، وهو ما أتاح للدولة المزيد من الموارد خلال عام 2017 للاستمرار في تعزيز الانفاق الحكومي الجاري واستمرار الزخم في الانفاق الاستثماري على تنفيذ المشروعات الاستثمارية وخاصة الاستراتيجية وتلك الخاصة بالحدث العالمي اكسبو 2020 التي من شأنها حفز النمو وتعزيز التنمية المستدامة وتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتنويع القاعدة الاقتصادية ودعم التنمية البشرية والاجتماعية، وقد تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالزيادة من 164,254 مليون درهم عام 2016 إلى 173,065 مليون درهم عام 2017 بنسبة زيادة بلغت 5.4%، في حين تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص من 474,483 مليون درهم عام 2016 إلى 490,536 مليون درهم عام 2017 بنسبة أقل بلغت 3.4%.

وكمحصلة لذلك تزايد إجمالي حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الجاري من 638,737 مليون درهم عام 2016 إلى 663,601 مليون درهم عام 2017 بنسبة زيادة قدرها 3.9%، وتطورت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي بين العامين من 48.7% عام 2016 إلى 47.2% عام 2017 وذلك على النحو المبين بالجدول التالي رقم (9).

الجدول رقم (9) الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأعوام 2016 و 2017 (مليون درهم)

البيان	2016	2017	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	164,254	173,065	%5.4
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	474,483	490,536	%3.4
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	638,737	663,601	%3.9
الإنفاق الاستهلاكي النهائي/الناتج الاجمالي الجاري %	%48.7	%47.2	-

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، يونيو 2018.

04 التضخم

أظهرت بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء أن نسبة التضخم في الدولة ارتفعت بنسبة 2.7% في عام 2017 مقارنة بعام 2016، إذ ارتفع مؤشر الرقم القياسي بنحو 2.91 نقطة ليصل إلى 109.4 نقاط في نهاية ديسمبر 2017 مقارنة مع 106.4 نقاط في نهاية ديسمبر 2016.

وأفادت الهيئة بأن ارتفاع التضخم جاء نتيجة لارتفاع أسعار التبغ بنسبة 70.2% في المتوسط، خصوصاً بعد تطبيق الضريبة الانتقائية على التبغ اعتباراً من أكتوبر 2017، فضلاً عن ارتفاع أسعار النقل بنسبة 9.3% نتيجة لارتفاع سعر الوقود، وارتفاع أسعار سلع متنوعة بنسبة 9.3%، وأسعار خدمات التعليم بنسبة 3.6%، والترويح والثقافة والأغذية والمشروبات بنسبة 3.2% لكل منهما، إضافة الى ارتفاع أسعار الملابس والأحذية بنسبة 1%، وخدمات المطاعم والفنادق بنسبة 0.8%، والصحة بنسبة 0.3%.

ووفقاً للهيئة، فقد انخفضت أسعار خدمات الاتصالات خلال عام 2017 بنسبة 1.2% مقارنة مع عام 2016، كما انخفضت أسعار كل من التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 0.45%، ومجموعة الكهرباء والمياه والغاز بنسبة 0.3% خلال الفترة نفسها.

وأشارت الهيئة إلى ارتفاع معدلات التضخم في جميع إمارات الدولة، إذ ارتفعت في الشارقة بنسبة 6.2%، وفي رأس الخيمة بنسبة 4%، وفي عجمان بنسبة 3.8%، وأم القيوين بنسبة 3.4%، والفجيرة بنسبة 2.6% وأبوظبي بنسبة 2%، فيما سجلت دبي نسبة 1.5%.

وقد سجلت أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز انخفاضاً خلال ديسمبر 2017 مقارنة بنوفمبر الذي سبقه بنسبة 0.6%، بينما سجلت أسعار الأغذية والمشروبات ارتفاعاً خلال ديسمبر 2017 بنسبة 0.05% مقارنة بنوفمبر 2017 نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب ومنتجاتها، وأسعار اللبن والجبن والبيض ومنتجاتها.

وسجلت مجموعة النقل خلال ديسمبر 2017 ارتفاعاً بنسبة 4.97%، مقارنة بالشهر السابق عليه، وهو ما أدى إلى الارتفاع في أسعار الوقود.

ويشار إلى أن سلة أسعار المستهلك تشمل 1200 سلعة وخدمة، وصنفت السلة لتضم 12 قسماً رئيساً، حسب التصنيف الاستهلاكي الفردي، فيما يتم تجميع بيانات الأسعار من 500 منفذ بيع في الدولة.

ولقد انخفضت معدلات التضخم في الدولة للشهر الرابع على التوالي في مايو 2018 بعدما ارتفعت بنحو كبير في يناير 2018 إثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة بواقع 5% اعتباراً من مطلع 2018.

وأظهرت بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء انخفاض معدل التضخم في الإمارات على أساس شهري بنسبة 0.06% خلال مايو 2018 مقارنة بأبريل 2018 الذي شهد انخفاضاً بنحو 0.23%.

وكذلك انخفاضاً بنحو 0.65% في مارس 2018 وبنسبة 0.15% في فبراير 2018 مقارنة مع ارتفاع بنحو 2.67% في يناير 2018.

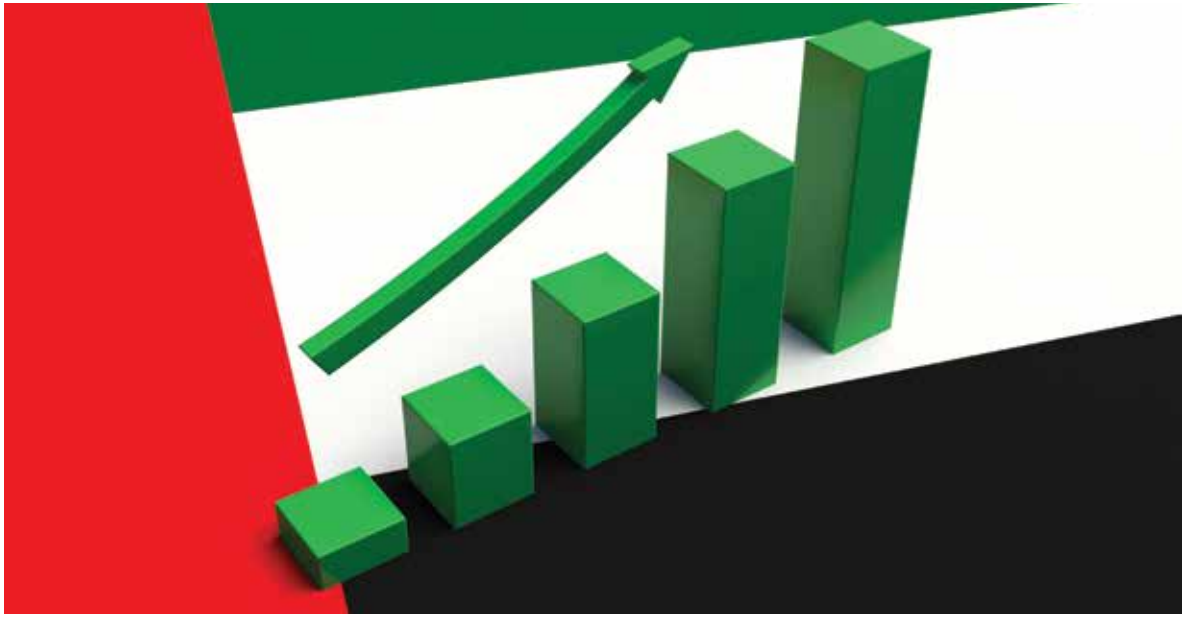

وعلى أساس سنوي، انخفض التضخم إلى 3.48% في مايو من 3.53% في أبريل، ومقابل 3.36% و4.45% و4.76% في مارس وفبراير ويناير على التوالي.

ان استمرار تراجع معدلات التضخم للشهر الرابع على التوالي هو مؤشر إيجابي على انحسار آثار ضريبة القيمة المضافة فضلاً عن استمرار تراجع أسعار السكن والمرافق التي تشكل أكثر من ثلث إنفاق المستهلكين إلى جانب انخفاض أسعار الأغذية والمشروبات.

وتوقع المحللون استمرار وتيرة تراجع التضخم خلال الأشهر القادمة مما يعني مزيداً من الانخفاض في الأسعار، مشيرين إلى أن المستويات الحالية للتضخم تعد مقبولة ولا تشكل أي تأثير على معدلات النمو وتنافسية الاقتصاد المحلي وقدرته على جذب مزيد من الاستثمارات.

وبحسب بيانات الهيئة انخفضت أسعار 4 مجموعات رئيسية على أساس شهري في مايو 2018 مقارنة بأبريل 2018 حيث تراجعت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، (تشكل 34.1% من الوزن النسبي لإنفاق المستهلكين)، بنسبة 0.51%.

كما تراجعت مجموعة الأغذية والمشروبات (تشكل 14.3%) بنسبة 1.5%، وانخفضت مجموعة الاتصالات (تشكل 5.4%) بنحو 0.59%، ونزلت مجموعة خدمات الصحة (تشكل 1.4%) بنسبة 0.15%.

في المقابل، ارتفعت 8 مجموعات جاء على رأسها خدمات النقل (تشكل 14.6%) بنسبة 2.02% والسلع والخدمات المتنوعة (تشكل 6.3%) بنسبة 0.07% ومجموعة الملابس والأحذية (تشكل 3.2%) بنسبة 0.4%.

وعلى أساس سنوي مقارنة بمايو 2017، ارتفعت أسعار 11 مجموعة بينما انخفضت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، التي تستحوذ على الوزن النسبي الأكبر بنحو 34.1% من إنفاق المستهلكين، بنسبة 2.51%. وكانت مجموعة التبغ، التي يبلغ وزنها النسبي 0.3%، الأكثر ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 83.49% بعد تطبيق الضريبة الانتقائية اعتباراً من مطلع أكتوبر الماضي.

وحسب الإمارة، انخفض التضخم على أساس شهري بنسبة 0.31% في إمارة أبوظبي وبنسبة 0.08% في إمارة الشارقة، بينما استقر في إمارة دبي دون تغيير، فيما ارتفع في كل من عجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة بنحو 0.87% و0.47% و0.48% و0.57% على التوالي.

05 الاستثمارات

1.5 الاستثمارات المحلية

انسجاماً مع رؤية الإمارات 2021 وتأهيل الدولة لعصر مابعد النفط استمرت الدولة عام 2017 بالمضي قدما في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتنويع القاعدة الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالى الانتاجية قائم على البحوث والابداع والابتكارات بقيادة كفاءات وطنية، وضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز أركان التنمية المستدامة عبر الاستمرار في ضخ الاستثمارات على الإنشاءات الخاصة بمشروعات الحدث العالمي اكسبو 2020، ومشروعات البنية

الجدول رقم (10) إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية
لعامي 2016 و 2017 (مليون درهم)

البيان	2016		2017		نسبة النمو %
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	
إجمالي تكوين رأس المال	320,766	%100	323,008	%100	%0.7
القطاع العام	150,035	%46.8	152,321	%47.2	%1.5
القطاع الخاص	170,731	%53.2	170,687	%52.8	%0.03-

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، يونيو 2018.

التحتية والمشروعات الاستراتيجية وعلى رأسها خطوط المترو والسكك الحديدية الخفيفة وتوسعة مطار أبو ظبي بامارة أبو ظبي، ومشروع توسيع مطار آل مكتوم الدولي بدبي، والمراحل الأخرى من مشروع السكك الحديدية الإتحادية لشركة الاتحاد للقطارات، وتنفيذ المشروعات الاستثمارية بكافة القطاعات الاقتصادية وخاصة ذات القيمة المضافة العالية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مثل: الطاقة، والصناعة، والسياحة، والتعليم والبنية التحتية المادية والإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية والنقل، وذلك اعتمادا على تحسن الايرادات النفطية بالعام 2017 من جراء ارتفاع أسعار النفط بنسبة 28.6% عن مستواها بالعام 2016، وكذا تزايد الايرادات الضريبية والاحتياطيات والفوائض المالية المتراكمة لديها ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات.

شكل رقم (2) إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية حسب القطاعات لعامي 2016 و 2017

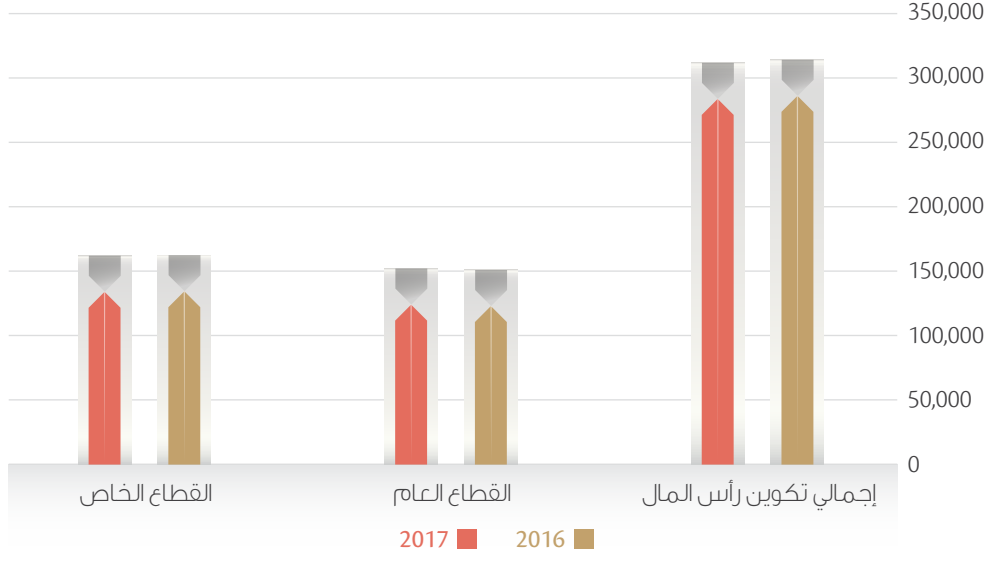

• تحليل هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم (11) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية للأعوام 2016 و 2017 (مليون درهم)

القطاعات الاقتصادية	2016		2017	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %
الزراعة والحراجة وصيد والأسماك	1,323	%0.4	1,381	%0.4
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	64,149	%20.0	59,939	%18.6
الصناعات التحويلية	23,453	%7.3	24,627	%7.6
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	20,285	%6.3	21,876	%6.8
التشييد والبناء	9,334	%2.9	9,583	%3.0
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	22,806	%7.1	23,145	%7.2
النقل والتخزين	44,332	%13.8	45,395	%14.1
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	6,182	%1.9	6,464	%2.0
المعلومات والاتصالات	7,347	%2.3	7,671	%2.4
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5,419	%1.7	5,575	%1.7

القطاعات الاقتصادية	2016		2017	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %
الأنشطة العقارية	48,386	%15.1	49,534	%15.3
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	5,263	%1.6	5,395	%1.7
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5,013	%1.6	5,243	%1.6
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	44,205	%13.8	42,795	%13.2
التعليم	3,248	%1.0	3,550	%1.1
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	6,505	%2.0	7,202	%2.2
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	3,517	%1.1	3,635	%1.1
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل	0	%0.0	0	%0.0
المجموع	**320,766**	**%100.0**	**323,008**	**%100.0**

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، يونيو 2018.

شكل رقم (3) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية لعامي 2016 و 2017

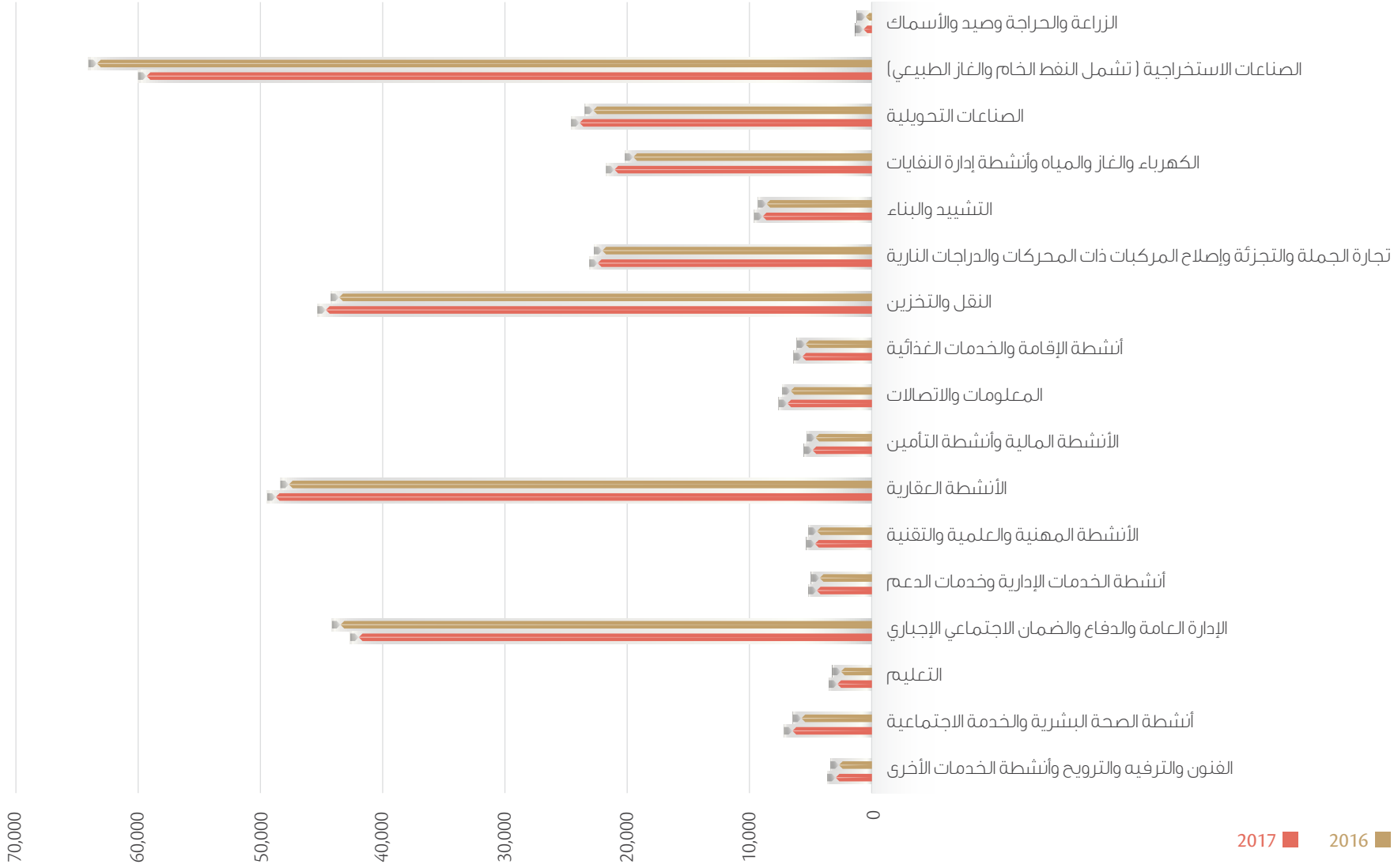

من الجدول يتبين استحواذ قطاع الصناعات الاستخراجية على 18.6% من الاستثمارات المنفذة بكافة القطاعات الاقتصادية وجاء الأول بين كافة القطاعات خلال العام 2017، تلاه بالمرتبة الثانية قطاع الأنشطة العقارية الذي استحوذ على نحو 15.3% من إجمالي الاستثمارات المنفذه، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات الأخرى الذي استحوذ على 14.1% من إجمالي الاستثمارات المنفذه، ثم قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري الذي نفذ نحو 13.2% من حجم الاستثمارات، ثم قطاع الصناعات التحويلية الذي نفذ نحو 7.6% من الاستثمارات، تلاه قطاع الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات الذي نفذ نحو 6.8% من الاستثمارات، وقد استحوذت تلك القطاعات مجتمعة على نحو نسبة 75.6% من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة وبقيمة نحو 244.2 مليار درهم في العام 2017.

2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية طبقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2018 إلى 28.7 مليار دولار عام 2017 (بنسبة 2.0% من الاجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار) بعد أن كانت 32.4 مليار دولار بالعام 2016، وقد استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على نحو 36.2% من تلك التدفقات الواردة إلى الدول العربية بالعام 2017 بقيمة نحو 10.4 مليار دولار، وبذا تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من 9.567 مليار دولار عام 2012 إلى 10.354 مليار دولار عام 2017 بمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2012-2017 بلغ 1.6%، وبذا تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة الي الدولة وبلغ 129.934 مليار دولار عام 2017 بعد أن كان 80.588 مليار دولار عام 2012، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2012-2017 بلغ نحو 10.0%، وكان وراء تلك التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017 بصورة رئيسية المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى المنطقة العربية وعددها 809 مشروع والتي استقطبت منها دول مجلس التعاون 542 مشروعا استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة منها علي نسبة 60.5% بتكلفة اجمالية بلغت 9.198 مليار دولار.

يتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع وجاء بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبة حسب حجم الاستثمارات ما يلي: الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثم قطاعات العقارات والفنادق والسياحة والخدمات المالية والاتصالات والطاقة الجديدة والمتجددة والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والمواد الكيميائية وخدمات الأعمال.

كما جاءت أهم الدول المستثمرة في الدولة مرتبة حسب أهميتها من حيث حجم استثماراتها كالتالي: الهند، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واليابان، والصين، والسعودية، وألمانيا، والكويت، وفرنسا، وهولندا.

الجدول (12) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2012-2017 (بالمليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة
2012	9.567	80.588
2013	9.765	90.352
2014	11.072	101.424
2015	8.551	109.975
2016	9.605	119.580
2017	10.354	129.934
متوسط النمو %	%1.6	%10.0

المصدر: تقارير الأونكتاد سنوات مختلفة.

شكل رقم (4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن السنوات 2012-2017

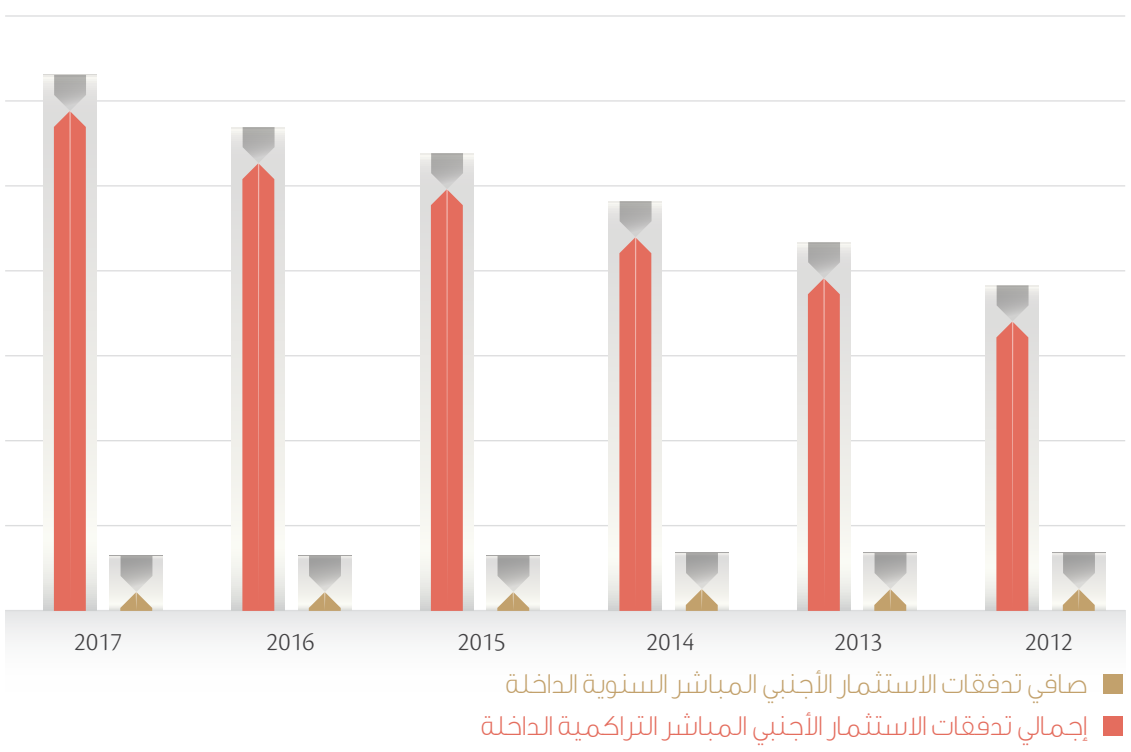

ومن المتوقع أن تشهد الدولة في الأعوام القادمة المزيد من النمو في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل توجه الدولة نحوتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والبحث والابتكار مع وجود بيئة اقتصادية آمنه ومناخ استثمار وأعمال مشجع ومشروعات عملاقة بقطاعات البنية التحتية والصناعة والطاقة الجديدة والمتجددة والسياحة، والطيران، والفضاء، واعتماد السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه وتخصيص حجم استثمارات متوقعة لها بقيمة اكثر من 300 مليار درهم، فضلا عن الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة على الدولة من اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين وموقعها الاستراتيجي في طريق الحرير الجديد.

الجدول (13) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الخارجة
من دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2012-2017 (بالمليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الخارجة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الخارجة
2012	2.536	60.274
2013	8.828	69.102
2014	11.736	80.838
2015	16.692	97.530
2016	12.964	113.241
2017	13.956	127.197
متوسط النمو %	%40.6	%16.1

المصدر: تقارير الأونكتاد سنوات مختلفة.

كما تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة أكبر الدول العربية المستثمرة في الخارج حيث جاءت الأولي عام 2017 من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية الصادرة من الدولة إلى الخارج بحجم تدفقات استثمارية بلغت 13.956 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 7.6% عن مستواها في عام 2016 والبالغ 12.964 مليار دولار، كما تطور ت تدفقات الاستثمار الأجنبي السنوية الخارجة من الدولة إلى الخارج من 2.536 مليار دولار عام 2012 إلى 13.956 مليار دولار عام 2017، بمتوسط معدل نمو سنوي كبير بلغ 40.6%، وبذا تضاعف رصيد استثماراتها التراكمية بالخارج من 60.274 مليار دولار عام 2012 إلى 127.197 مليار دولار عام 2017 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 16.1% وفقا لتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد.

شكل رقم (5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الخارجة من دولة الإمارات العربية المتحدة عن السنوات 2012-2017

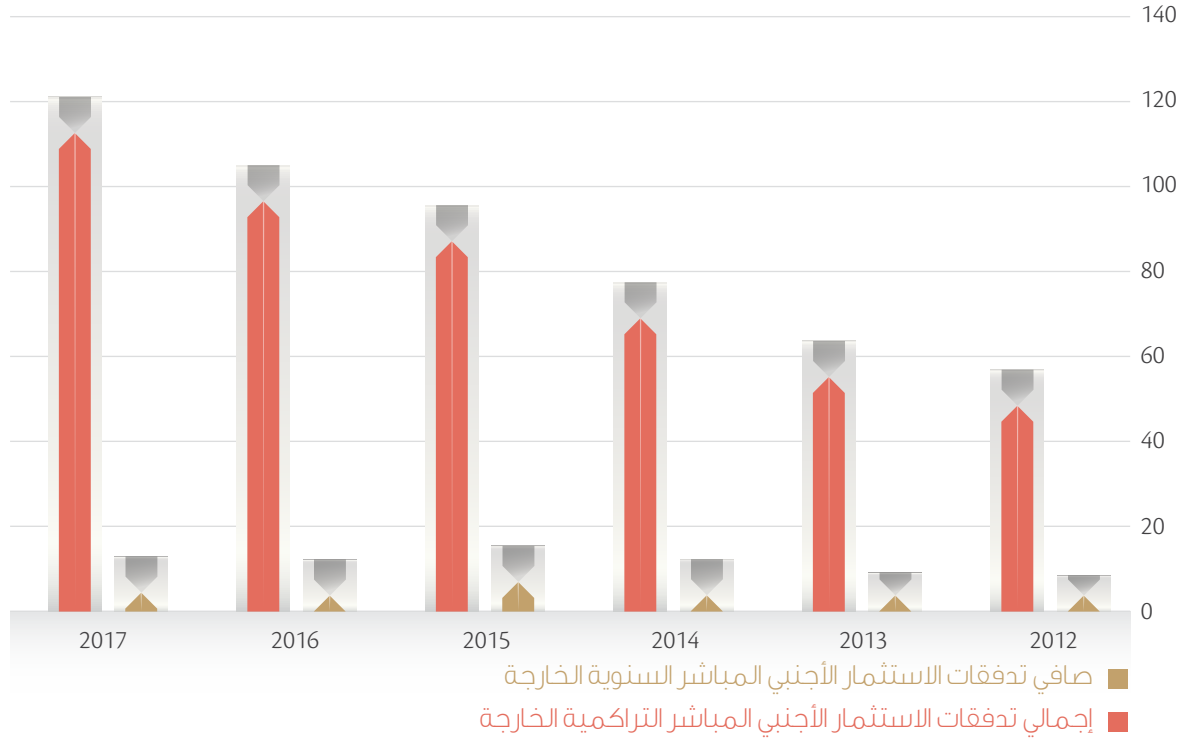

واحتضنت الدولة خلال العام 2018 "ملتقى الاستثمار السنوي العالمي الثامن" المنصة العالمية الرائدة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي نظمته وزارة الاقتصاد تحت شعار «ربط الأسواق المتقدمة بالناشئة والشراكة من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة» بدبي بمشاركة ممثلو أكثر من 140 دولة إقليمية وعالمية يمثلون مجتمع الاستثمار العالمي من القطاعين العام والخاص في دولهم وواضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين ذوي المستوى العالي، وقادة الأعمال والمستثمرين الإقليميين والدوليين، ورواد الأعمال الناجحين، والأكاديميين البارزين، وأصحاب الأصول الخاصة ومروّجي المشاريع من جميع أنحاء العالم، والخبراء الماليين الذين يقومون بعرض أحدث المعلومات والاستراتيجيات المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تيسير التواصل الاستراتيجي والترويج للاستثمارات.

06 القطاع المالي والنقدي

تطور ناتج قطاع الأنشطة المالية بالأسعار الجارية من 131.6 مليار درهم عام 2016 إلى 134.8 مليار درهم عام 2017 بنسبة نمو بلغت 2.4%، وتطورت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 10.0% عام 2016 إلى نحو 9.6% عام 2017، كما تطورت نسبة مساهمة القطاع المالي والنقدي في ناتج القطاعات غير النفطية (بالأسعار الجارية) من 12.4% عام 2016 إلى 12.3% عام 2017.

1.6 تطورات الأسواق المالية

انخفض أداء مؤشرات الأسواق المالية المحلية ضمن عدد من الأسواق الخليجية خلال العام 2017 مقارنة مع عام 2016 من جراء سيطرة حالة من الحذر والقلق على تعاملات المستثمرين نتيجة التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة والعالم وانخفاض عمليات الشراء وغياب الاستثمار المؤسسي والمحفزات الإيجابية، وتراجع مستويات السيولة، مما ساهم في تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة -4.55%، فيما بلغت نسبة التراجع السنوي في سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو -3.25%، وهي الأقل بين كافة الأسواق الخليجية.

تطور عدد الشركات المقيدة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع والمدرجة بأسواق المال بالدولة من 126 شركة عام 2016 إلى 130 شركة عام 2017 (منها 66 شركة بسوق أبو ظبي للأوراق المالية تمثل 50.8% من الشركات المدرجة بأسواق المال بالدولة

و 64 شركة بسوق دبي المالي تمثل 49.2% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بأسواق المال الدولة) بنسبة نمو بلغت 3.2%.

تراجع متوسط حجم التداولات اليومية بسوق الإمارات للأوراق المالية إلى 652.46 مليون درهم عام 2017 (متوسط حجم التداول اليومي بسوق أبو ظبي بلغ 192.36 مليون درهم، ومتوسط حجم التداول اليومي بسوق دبي المالي بلغ 460.1 مليون درهم) بعد أن كان 730.0 مليون درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت 11.9%، ويوضح الجدول التالي رقم (14) المؤشرات والمتغيرات التي توضح آداء سوق الإمارات للأوراق المالية عام 2017.

الجدول (14) أداء سوق الإمارات للأوراق المالية لعام 2017

البيان	سوق دبي المالي	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
عدد الشركات المسجلة والمدرجة بأسواق المال بالدولة	64	66
آداء مؤشرات أسواق الأسهم	%4.55-	%3.25-
متوسط حجم التداول اليومي (مليون درهم)	460.1	192.36
القيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الإمارات للأوراق المالية مصنفة حسب القطاعات (مليون درهم)		
البنوك	165,205.3	205,529.2
الاتصالات	23,635.1	180,171.0
الطاقة	-	42,112.5
النقل	24,223.6	-
العقار	132,038.8	20,459.3
الصناعة	3,719.4	10,470.9
التأمين	5,711.6	9,211.9
الخدمات	9,062.3	8,716.3
السلع الاستهلاكية	7,298.5	4,386.9
الاستثمار والخدمات المالية	22,867.4	4,330.4

البيان	سوق دبي المالي	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
القيمة المتداولة للشركات المدرجة بسوق الإمارات للأوراق المالية مصنفة حسب القطاعات (مليون درهم)		
البنوك	33,144.3	15,301.1
الاتصالات	4,498.2	5,689.5
الطاقة	-	5,142.5
النقل	4,947.9	-
العقار	44,975.9	12,635.3
الصناعة	42.9	997.8
التأمين	4,427.4	721.9
الخدمات	5,952.9	302.9
السلع الاستهلاكية	4,535.9	2,146.1
الاستثمار والخدمات المالية	11,736.4	830.5

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع، التقرير السنوي 2017.

2.6 التطورات النقدية

ارتفع عرض النقود (ن1) المكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر – النقد في البنوك) مضافا إليه الودائع النقدية (أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب) إلى 510.6 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2018 بعد أن كان 504.4 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2017 بنسبة نمو سنوي بلغت 1.2%.

أيضا ارتفع عرض النقود (ن2) المكون من عرض النقود (ن1) مضافا إليه الودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية والودائع لأجل وكذا الودائع بالعملات الأجنبية) إلى 1293.8 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2018 بعد أن كان 1272.2 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2017 بنسبة نمو سنوي بلغت نحو 1.7%.

وارتفع عرض النقود (ن3) المكون من عرض النقود (ن2) مضافا إليه الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي بنسبة نمو سنوي بلغت 4.2% حيث بلغ 1526.7 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2018 بعد أن كان 1465.8 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2017.

الجدول (15) التطورات النقدية للربع الأول من عامي (2017-2018) (مليار درهم)

البيان	نهاية الربع الأول من عام 2017	نهاية الربع الأول من عام 2018	نسبة النمو السنوي %
عرض النقد (ن 1)	504.4	510.6	%1.2
عرض النقد (ن 2)	1272.2	1293.8	%1.7
عرض النقد (ن 3)	1465.8	1526.7	%4.2

المصدر: المصرف المركزي، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، (الربع الأول 2018) مايو 2018.

3.6 التطورات المصرفية

الجدول (16) التطورات المصرفية لعامي (2016-2017) (مليار درهم)

البيان	نهاية ديسمبر عام 2016	نهاية ديسمبر عام 2017	نسبة النمو %
إجمالي الأصول	2592.5	2693.8	%3.9
إجمالي الودائع	1562.9	1627.3	%4.1
إجمالي الائتمان المصرفي	1553.7	1580.3	%1.7
نسبة الائتمان/الودائع %	%99.4	%97.1	-

المصدر: المصرف المركزي، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، (الربع الأول 2018) مايو 2018.

تراجع عدد البنوك الوطنية من 23 بنكا بنهاية الربع الأول من عام 2017، إلى 22 بنكا بنهاية الربع الأول من عام 2018، كما تراجع عدد فروعها من 834 فرعا في نهاية الربع الأول من عام 2017، إلى 761 فرعا في نهاية الربع الأول من عام 2018، وبقى عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة بالدولة في نهاية الربع الأول من عام 2018 عند نفس المستوى عام 2017 أى عدد 6 بنوك لها أربعة فروع، بينما ارتفع عدد البنوك الأجنبية من 20 بنكا بنهاية سبتمبر عام 2017 إلى 21 بنكا بنهاية ديسمبر عام 2017 (فيما تراجع عدد فروعها من 81 فرعا إلى 77 فرعا)، وارتفع إجمالي أصول المصارف العاملة بالدولة إلى 2693.8 مليار درهم في نهاية ديسمبر عام 2017 مقابل 2592.5 مليار درهم في نهاية ديسمبر عام 2016 بنسبة نمو بلغت 3.9%، كما ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة بالدولة من 1562.9 مليار درهم في نهاية ديسمبر عام 2016 إلى 1627.3 مليار درهم بنهاية ديسمبر عام 2017 بنسبة نمو بلغت 4.1%، وتمكنت البنوك بالدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالائتمان المصرفي الذي ارتفعت قيمته من 1553.7 مليار درهم بنهاية ديسمبر عام 2016 إلى 1580.3 مليار درهم في نهاية ديسمبر عام 2017 بنسبة نمو بلغت 1.7%، وتراجعت نسبة الائتمان إلى الودائع من 99.4% بنهاية ديسمبر عام 2016 إلى 97.1% بنهاية ديسمبر عام 2017، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (16).

07 المالية العامة

أسهم استمرار العمل باتفاق خفض إنتاج النفط بين الدول الأعضاء المنتجين الرئيسيين في أوبك وخارجها الذي تم التوصل إليه بنهاية العام 2016 لتعديل وخفض كميات الانتاج في استعادة التوازن في سوق النفط العالمية، وأحدث انتعاش في الأسعار العالمية للنفط الذي تطور سعره إلى نحو 52.43 دولار / للبرميل خلال العام 2017، بالمقارنة بنحو 40.76 دولار / للبرميل خلال العام 2016 بنسبة زيادة بلغت نحو 28.6%، وقد أدى هذا إلى زيادة تطور حجم الايرادات النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالزيادة لتصل إلى 139.7 مليار درهم عام 2017 مقارنة بالايرادات النفطية المسجلة عام 2016 والبالغة نحو 86.8 مليار درهم، ومن ثم تزايدت الايرادات العامة من 381.3 مليار درهم عام 2016 إلى 404.8 مليار درهم عام 2017 بنسبة زيادة بلغت 6.2%، واستمرت الدولة في انتهاج سياستها المالية الرشيدة المتوازنة خلال العام 2017 التي اتبعتها منذ العام 2015 عبر الإستمرار في ضبط وترشيد الانفاق الجاري واستمرار ضخ الاستثمارات على تفعيل استراتيجياتها وتنفيذ مشروعات البنية التحية والمشروعات الاستراتيجية لحفز النمو والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الانتاجية قائم على الابداع والبحث والابتكار وتجهيز مشروعات الحدث العالمي اكسبو 2020، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والاجتماعية، وقد تطور الإنفاق العام نتيجة لذلك بنسبة زيادة بلغت 2.5% من نحو 398.2 مليار درهم عام 2016 إلى 408.1 مليار درهم عام 2017.

ونجم عن ذلك تراجع عجز الموازنة بنسبة قدرها -81.0%، حيث بلغت قيمة العجز نحو -3.2 مليار درهم عام 2017، بعد أن كان -16.9 مليار درهم في العام 2016. وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (17).

الجدول (17) الإيرادات والمصروفات العامة للدولة للأعوام 2016-2017 (مليار درهم)

البيان	2016	2017	نسبة التغير 2017/2016%
إجمالي الإيرادات العامة	381.300	404.846	%6.2
إجمالي النفقات العامة	398.232	408.066	%2.5
العجز النهائي	16.932-	3.220-	%81.0-

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، يونيو 2018.

ثالثاً: السكان والقوى العاملة

03

01 السكان

طبقا لقاعدة بيانات البنك الدولي تطور عدد السكان بدولة الإمارات العربية المتحدة من نحو 9.270 مليون نسمة عام 2016 إلى نحو 9.400 مليون نسمة عام 2017 بنمو بلغ 1.4%، منهم 2.594 مليون إناث و 6.806 مليون ذكور، كما تشير أيضا تقديرات مركز دبي للاحصاء إلى أن عدد سكان إمارة دبي بلغ نحو 2976.5 ألف نسمة في العام 2017 (من بينهم 2.1 مليون نسمة من الذكور، 0.9 مليون نسمة من الاناث).

02 القوى العاملة

إستنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي وتقديرات منظمة العمل الدولية تطور إجمالي القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة من نحو 6415.8 ألف عام 2016 إلى 6447.2 ألف عام 2017 من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، وتطور معدل المشاركة في القوة العاملة الذكور (من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 عاما وما فوقها) من نحو 93.3% عام 2016 إلى 92.8% عام 2017، كما تطور معدل المشاركة في القوة العاملة الإناث (من إجمالي عدد السكان الإناث في سن 15 عاما وما فوقها) من نحو 41.9% عام 2016 إلى 41.6% عام 2017، وتطور معدل المشتغلين (من إجمالي السكان في سن 15 عام وما فوق) من نحو 79.1% عام 2016 إلى 78.3% عام 2017، وتراجع معدل البطالة الإجمالي (من إجمالي القوة العاملة) بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى نحو 1.7% عام 2017 عن مستواه البالغ 1.64% عام 2016، وطبقا لنفس التقديرات ظل معدل بطالة الذكور (% من إجمالي قوة العمل الذكور) ثابتا عند مستوى 1.3% خلال عامي 2016 و 2017، بينما تطور معدل بطالة الإناث (% من إجمالي قوة العمل الإناث) من 4.2% عام 2016 إلى 4.4% عام 2017.

1.2 توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول (18) تقديرات تعويضات المشتغلون (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية للأعوام 2016 و 2017 (مليون درهم)

القطاعات	تعويضات* المشتغلين 2016	%	تعويضات* المشتغلين 2017	%
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	3,627	%0.8	3,798	%0.8
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	18,267	%4.1	17,578	%3.8
الصناعات التحويلية	42,465	%9.6	43,880	%9.6
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	6,148	%1.4	6,422	%1.4
التشييد والبناء	47,539	%10.8	47,139	%10.3

القطاعات	تعويضات* المشتغلين 2015	%	تعويضات* المشتغلين 2015	%
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	57,041	%12.9	57,722	%12.6
النقل والتخزين	37,574	%8.5	38,325	%8.4
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	14,080	%3.2	14,504	%3.2
المعلومات والاتصالات	11,898	%2.7	12,225	%2.7
الانشطة المالية وأنشطة التأمين	31,228	%7.1	31,905	%7.0
الأنشطة العقارية	7,331	%1.7	7,434	%1.6
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	21,679	%4.9	22,173	%4.8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	15,173	%3.4	15,766	%3.4
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	83,712	%18.9	93,149	%20.3
التعليم	15,671	%3.5	16,325	%3.6
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	14,874	%3.4	15,939	%3.5
الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى	4,775	%1.1	4,951	%1.1
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل	8,854	%2.0	9,156	%2.0
المجموع	441,936	%100.0	458,391	%100.0

*المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء. أرقام أولية، يونيو 2018.

شكل رقم (6) التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2016

- الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
- الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)
- الصناعات التحويلية
- الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات
- التشييد والبناء
- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
- النقل والتخزين
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
- المعلومات والاتصالات
- الانشطة المالية وأنشطة التأمين
- الأنشطة العقارية
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
- أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
- الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
- التعليم
- أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
- الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى
- أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل

بالنظر إلى التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2016 جاء قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة قيمة تعويضات المشتغلين بالدولة التي بلغت قيمتها 83712 مليون درهم وبنسبة 18.9% من إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات بقيمة 57041 مليون درهم و بنسبة 12.9% من إجمالي قيمة التعويضات، ثم قطاع التشييد والبناء بقيمة 47539 مليون درهم و بنسبة 10.8% من إجمالي قيمة التعويضات، ثم الصناعات التحويلية بقيمة 42465 مليون درهم و بنسبة 9.6% من إجمالي قيمة التعويضات، وقطاع النقل والتخزين بقيمة 37574 مليون درهم وبنسبة 8.5%، وبلغ إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 268331 مليون درهم وبنسبة 60.7% من إجمالي أجور و تعويضات المشتغلين بالدولة خلال العام 2016، كما جاءت نفس القطاعات الاقتصادية المشار إليها بنفس الترتيب خلال العام 2017، وبلغ إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بتلك القطاعات الخمسة نحو 280215 مليون درهم، وبنسبة 61.2% من إجمالي أجور و تعويضات المشتغلين بالدولة خلال العام 2017.

شكل رقم (7) التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2017

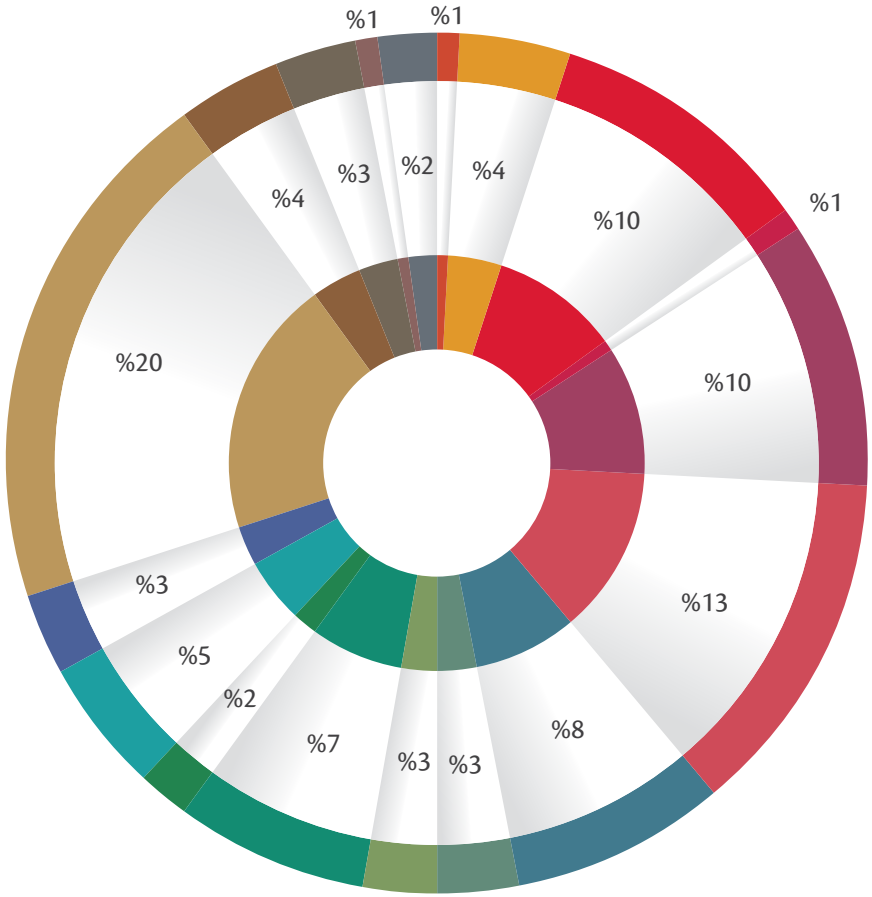

- الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
- الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)
- الصناعات التحويلية
- الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات
- التشييد والبناء
- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
- النقل والتخزين
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
- المعلومات والاتصالات
- الانشطة المالية وأنشطة التأمين
- الأنشطة العقارية
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
- أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
- الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
- التعليم
- أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
- الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى
- أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل

رابعاً: قضايا اقتصادية

04

01 الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يعد الذكاء الاصطناعي أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة نظرا لاستخدامه في العديد من المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتقنية والتطبيقات الطبية والتعليمية والخدمية، ويتوقع له أن يفتح الباب لابتكارات لا حدود لها وأن يؤدي إلى مزيد من الثورات الصناعية بما يحدث تغييرا جذريا في حياة الانسان، إذ مع التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع سيكون الذكاء الصناعي محرك التقدم والنمو للدول خلال السنوات القليلة القادمة.

وقد اتجهت دولة الإمارات للاستثمار في تقنيات الجيل الرابع من الثورة الصناعية وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي باعتباره لغة المستقبل لتحقيق أهدافها التنموية الطموحة، واعتماد العديد من القطاعات الاقتصادية والفرص التي يوفرها لها مثل الصحة والتعليم والخدمات والقطاعات الحيوية الأخرى، وقدرته على تحقيق أرباح طائلة مع تطبيق استخداماته والاعتماد على ما يقدمه من معلومات واستشارات دقيقة، وتأثيراته الإيجابية في تقليل الاعتماد على العنصر البشري والعمالة، مما يرفع جودة المنتجات ويقلل من الإنفاق.

و لتفعيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي انتهجت الدولة بكافة المستويات الحكومية والخاصة العديد من الآليات منها تنمية وتطوير الكفاءات العلمية والقدرات المحلية المتخصصة، وتدريب موظفي الحكومة بإشراكهم في دورات متخصصة في علم البيانات، وخلق ثقافة الذكاء الاصطناعي والتوعية بأساسيات هذا المجال لدى فئات المجتمع، كما اطلقت استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي وخصصت له وزارة مستقلة عام 2017.

الثورة الصناعية الرابعة

قامت الثورة الصناعية الرابعة على أسس وقواعد الثورة الصناعية الثالثة المتمثلة في تطور تكنولوجيا الكمبيوتر والإنترنت، وتعتمد على ربط ودمج العلوم الفيزيائية أو المادية بالأنظمة الرقمية والبيولوجية في عمليات التصنيع، أو بمعنى آخر هي أنظمة آلات يتم التحكم فيها إلكترونياً، أى آلات ذكية متصلة بالإنترنت.

سبق الثورة الصناعية الرابعة ثلاث ثورات صناعية (الأولى من 1760-1840، مدفوعة باختراع المحرك البخاري، والثانية بدأت في نهاية القرن الـ 19 واستمرت حتى أوائل القرن الـ 20 مدعومة بالكهرباء، والثالثة ظهرت في الستينات من القرن نفسه عبر الحوسبة الرقمية والكمبيوترات المركزية ثم الشخصية والإنترنت حتى وصلت إلى ذروة تطبيقاتها في الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الحيوية وثلاثية الأبعاد والثورة الحاصلة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي والعالم الرقمي)، وكانت ألمانيا المبادرة إلى إطلاق الثورة الصناعية الرابعة عبر أتمتة الصناعة وتقليل الأيدي العاملة فيها بحيث يقتصر الدور البشري على المراقبة والتدقيق.

كانت بداية الثورة الصناعية الرابعة في مطلع القرن الحالي الحادي والعشرين معتمدة على الثورة الرقمية والإنترنت المتحرك، وتطور أجهزة الاستشعار، والطباعة ثلاثية الأبعاد،

والذكاء الاصطناعي، والروبوتات الذكية، والتحول الآلي، والتقنيات الرقمية والأنظمة الذكية، والمركبات ذاتية الحركة وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية وعلوم المواد، وتخزين الطاقة، والحوسبة الكمية، وحرس الحدود الآلي، والكمبيوترات شديدة البراعة التي باستطاعتها كتابة القصص ومنافسة خيال رواد الروايات.

ومن أهم ايجابيات الثورة الصناعية الرابعة

1. تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.
2. تحسين ورفع مستوى الرعاية الصحية للإنسان.
3. اختصار الكثير من الوقت في عملية التطور، وتعميم منجزاتها على العالم...الخ.
4. خفض تكلفة الإنتاج.
5. تأمين خدمات ووسائل نقل واتصال ذات كفاءة عالية وثمن أقل.

ولمواكبة الثورة الصناعية الرابعة وتغيراتها المتسارعة أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية للابتكار، وكذا السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، واتخذت من الابتكار والتجديد ثقافة عمل وأسلوب حياة، كما أعادت تشكيل حكومتها لتضم وزراء للذكاء الاصطناعي والعلوم المتقدمة، والاتجاه للتركيز على تنمية رأس المال البشري من خلال تنمية وتطوير التعليم والبحث العلمي، وتشكيل مؤسسة دبي المستقبل ومجمع العلماء والذكاء الاصطناعي ومركز محمد بن راشد لأبحاث المستقبل كمنظومة علمية مستقبلية للدولة.

ماهية الذكاء الإصطناعي

لمعرفة ماهية الذكاء الاصطناعي يتعين تحديد المقصود بالذكاءالانساني الذي يرتبط بالقدرات العقلية كالقدرة على التكيف مع ظروف الحياة والاستفادة من التجارب والخبرات السابقة والتفكير والتحليل والتخطيط وحل المشاكل والاستنتاج السليم، بالإضافة إلى سرعة التعلم واستخدام ما تم تعلمه بالشكل السليم والمفيد، كما يرتبط الذكاء كذلك بالإحساس بالآخرين.

أما الذكاء الاصطناعي فهو محاكاة لذكاء الانسان عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الانساني المتسم بالذكاء، ويوجد الذكاء الاصطناعي حاليا في كل مكان حولنا، بداية من السيارات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة بدون طيار وبرمجيات الترجمة أو الاستثمار وغيرها الكثير من التطبيقات المنتشرة في الحياه.

مجالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي

يأتي من بين أهم مجالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ما يلي:

- السيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار.
- الانسان الآلي (الروبوت).
- التحكم بالسكك الحديدية.
- الأجهزة الذكية للقيام بالعمليات الذهنية كفحص التصاميم الصناعية، ومراقبة العمليات واتخاذ القرارات.
- المحاكاة المعرفية باستخدام أجهزة الكمبيوتر لاختبار النظريات حول كيفية عمل العقل البشري والوظائف التي يقوم بها كالتعرف على الوجوه المألوفة والأصوات وخط اليد ومعالجة الصور واستخلاص البيانات والمعلومات المفيدة منها وتفعيل الذاكرة.
- التطبيقات الحاسوبية في التشخيص الطبي واجراء العمليات الجراحية.
- برامج الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات بالبورصة وتطوير نظم تداول الأسهم.
- برامج ألعاب الشطرنج والفيديو.
- عناقيد جوجل البحثية على جهاز الحاسوب عبر الإنترنت.
- تطبيقات تعلم اللغات الطبيعية المختلفة وقواعد فهم اللغات المكتوبة والمنطوقة آليا والرد على الأسئلة بإجابات مبرمجة مسبقاً، وأنظمة الترجمة الآلية للغات بشكل فوري.
- الأنظمة الخبيرة التي تستطيع آداء مهام بطريقة تشبه طريقة الخبراء وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم بدقة اعتمادا على جملة من العمليات المنطقية أو جملة من الخيارات المنطقية للتوصل إلى قرار صحيح.
- خدمات المنازل الذكية، والأسلحة ذاتية العمل، والهواتف الذكية، وأجهزة التلفاز الذكية، ومئات التطبيقات الأخرى.

الخلفية التاريخية للذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة

- في العام 2000 بدأت دولة الإمارات الخطوة الأولى للتحول الالكتروني.
- في العام 2013 أطلقت دولة الإمارات مبادرة الحكومة الذكية لتوفير الخدمات للجمهور.

- في عام 2014 أنشأت دولة الإمارات مشروع أول مدينة ذكية متكاملة "سيليكون بارك".
- في العام 2015 أكملت دولة الإمارات التحول الذكي للخدمات الحكومية بنسبة 100%.
- في العام 2017 أطلقت دولة الإمارات استراتيجية الذكاء الاصطناعي كأول مشروع ضخم ضمن مئوية الإمارات 2071.

دوافع توجه دولة الإمارات العربية المتحدة لتفعيل الذكاء الاصطناعي

من بين أهم دوافع الدولة لتفعيل الذكاء الاصطناعي في قطاعاتها الاقتصادية ما يلي:

1. رفد قطاع الصناعة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل.
2. اعتماد قطاعات حيوية على تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل الخدمات والنقل (الطائرات من دون طيار والسيارات ذاتية الحركة والتاكسي الطائر والمترو وكافة وسائل النقل البرية والبحرية).
3. قدرة الذكاء الاصطناعي على المساعدة في تشخيص وعلاج الأمراض واجراء الجراحات ووصف الأدوية وحجز مواعيد المرضى بالعيادات والمستشفيات والوصول لملفاتهم بالأوامر الصوتية.
4. هناك إمكانية للتعلم وتطوير الذات من خلال برنامج الذكاء الاصطناعي كآلات التعليم والمنطق والتصحيح الذاتي والبرمجة الذاتية.
5. يسهم في تقديم الاستشارات القانونية وفي المجالات العسكرية.
6. يخفف على الإنسان المشاق والأعمال الخطرة كأعمال الاستكشاف والإنقاذ أثناء الكوارث الطبيعية التي تحتاج الى قوة عضلية.
7. يستخدم في أنظمة الخبراء التي تستند على قواعد تكنولوجيا التعرف على الوجه.
8. يوفر فرص عمل جديدة ويتيح الخدمات بتكلفة رخيصة ويسهم في حفظ الأمن ويتيح حلول لمواجهة الجريمة الالكترونية.

آليات دولة الإمارات العربية المتحدة لتفعيل الذكاء الاصطناعي

لتفعيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي انتهجت الدولة العديد من الآليات من أهمها ما يلي:

1. توعية فئات المجتمع بمفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته عبر المؤسسات الحكومية والتعليمية والإعلامية.
2. خلق وعي لدى قادة المؤسسات والمديرين والموظفين بالجهات الحكومية بأهمية الذكاء الاصطناعي واستخداماته لتسهيل تبنّي هذه التقنية بتلك الجهات.
3. تكوين فرق عمل بالمؤسسات الحكومية لدراسة الفرص والتحديات التي تواجهها لتطوير خدماتها الإلكترونية بالاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي.
4. تنمية وتطوير الكفاءات العلمية المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي، وتدريب موظفي الحكومة من خلال تشجيعهم على الاهتمام بعلوم الحاسب الآلي وإشراكهم في دورات متخصصة بعلم البيانات data science.
5. اطلاق برامج تعليمية بالجامعات تواكب التغير المتوقع حدوثه بالوظائف المستقبلية.
6. إنشاء مراكز بحثية لتطوير القطاعات المختلفة بالدولة وتأهيلها لاستقبال ضرورات الذكاء الاصطناعي.
7. قيام جامعة دبي بابرام اتفاقية مع هيئة الطرق والمواصلات لتأسيس مركز بحثي يخدم قطاع النقل والمواصلات ويساهم في تطويره من خلال طرح كافة الخدمات المقدمة من الهيئة عبر الذكاء الاصطناعي مثل التاكسي الطائر والمترو وكافة وسائل النقل البرية والبحرية، واتفاقية أخرى مع مركز محمد بن راشد للفضاء لعمل مركز بحثي آخر يخدم نفس المجال، وتعتزم توقيع اتفاقية مع القيادة العامة لشرطة دبي لذات الهدف.
8. اتجاه المؤسسات التعليمية إلى تقنية التعلم بالواقع الافتراضي لتتماشى مع الذكاء الاصطناعي.
9. تطوير خدمات بعض الدوائر الحكومية بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.
10. تخصيص مادة مستقلة للذكاء الاصطناعي في المدارس والجامعات.
11. إجراء أبحاث متطورة بمعرفة جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا في مجال الذكاء الاصطناعي أبرزها ما يلي:

- مشروع "تحليل تنبيهات حالات التسمم والإصابات" بالتعاون مع هيئة الصحة بأبوظبي.
- مشروع "تحليل المشاعر" على موقع التواصل الاجتماعي بالتعاون مع مركز أبوظبي للإحصاء.

- برنامج "حوكمة إنتاج البرامج الإلكترونية" للتعلم العميق والتعلم الذاتي.
- النظام الذكي لتلخيص "النصوص العربية من مقالات الصحف".
- مشروع "قياس مشاعر الحشود من صور الفيديو" للتنبؤ بتصرفات الأشخاص حيال التطبيقات الأمنية.
- تنظيم "مسابقة الطائرات من دون طيار" على هامش مسابقات المهارات العالمية.

12. إطلاق مشروع "سيليكون بارك" عام 2014، ضمن خطة تحويل دبي إلى المدينة الأذكى بالعالم.

13. إنشاء شركة كوغنيت للحلول التكنولوجية لتطوير نظام واتسن للحوسبة الإدراكية باللغة العربية للمؤسسات المحلية ورواد الأعمال والشركات الناشئة ومبرمجي التطبيقات في منطقة الشرق الأوسط.

14. تطوير دائرة التنمية الاقتصادية بدبي خدمة ساعد بالتعاون مع مكتب مدينة دبي الذكية وشركة IBM لتدريب نظام واتسن الذي يستخدم الحوسبة الإدراكية للرد على استفسارات الجمهور المتعلقة بإنشاء وفتح الأعمال في دبي.

15. إنشاء مختبر للذكاء الاصطناعي بمعرفة مدينة دبي الذكية عام 2016 لمساعدة الجهات الحكومية على تطوير خدماتها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة الإدراكية.

16. إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي في أكتوبر 2017.

17. تخصيص وزارة للذكاء الاصطناعي وأخرى للخيال العلمي ضمن حكومة الدولة في تشكيلتها الوزارية الجديدة عام 2017.

18. إجراء أول عملية جراحية بالعالم لاستبدال مفصل كتف لإنسان بمشاركة طبيب اماراتي من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي وارتداء الخوذة الناقلة للصورة ثلاثية الأبعاد في تبديل المفصل وكللت العملية بالنجاح.

19. تفعيل خدمة "مبروك ما دبرت" التي تتيح إكمال عقود الزواج وفقًا للشريعة الإسلامية والإجراءات القانونية المعمول بها في الدولة، حيث تم في حضور سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي عقد أول عقد قران رقمي لزوجين عبر تقنية التواصل مع قاضٍ بمحاكم دبي من خلال الروبوت الصناعي.

20. تفعيل وتطوير كافة خدمات الشرطة والنقل والصحة والتعليم بإمارات الدولة المختلفة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي

أعلن سمو الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" في أكتوبر 2017 استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، ضمن مئوية الإمارات 2071، وتتلخص المحاور الأساسية للاستراتيجية في التالي:

1. الحوكمة:

- تشكيل مجلس الذكاء الاصطناعي للدولة.
- تكوين فرق عمل من الرؤساء التنفيذيين للابتكار بالجهات الحكومية.
- اصدار قانون بشأن الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي.
- تنظيم سلسلة مؤتمرات لاستقطاب خبراء في الذكاء الاصطناعي.
- تطوير بروتوكول عالمي مع الحكومات الرائدة في نفس المجال.

2. التفعيل:

- تنظيم زيارات ميدانية للجهات الحكومية لفهم الذكاء الاصطناعي.
- تنظيم ودعم ورش العمل في كافة الجهات الحكومية.
- تنظيم قمة عالمية سنوية للذكاء الاصطناعي.
- إطلاق المسرعات الحكومية للذكاء الاصطناعي.

3. تنمية القدرات:

- تطوير قدرات القيادات الحكومية العليا في مجال الذكاء الاصطناعي.
- رفع مهارات جميع الوظائف المتصلة بالتكنولوجيا.
- تنظيم دورات تدريبية للموظفين الحكوميين في مجال الذكاء الاصطناعي.
- تحديد نسبة من تخصصات المبتعثين خارج الدولة لدراسة الذكاء الاصطناعي.

4. التطبيق:

- توفير نسبة من خدمات الخط الأول للجمهور من خلال الذكاء الاصطناعي.
- دمج الذكاء الاصطناعي بنسبة محددة في الخدمات الطبية.
- زيادة الاعتماد على الذكاء الصناعي في الوظائف الروتينية.

وتهدف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي إلى ما يلي:

- تبني أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي للارتقاء بالأداء الحكومي على كافة المستويات.
- أن تكون الإمارات الأولى عالميا في استثمارات الذكاء الاصطناعي.
- خلق سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية عالية.
- دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية.
- بناء قاعدة قوية في مجال البحث والتطوير.
- الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100% بحلول عام 2031.

وتستهدف الاستراتيجية عدة قطاعات حيوية أهمها:

- قطاع النقل من خلال تقليل الحوادث والتكاليف التشغيلية.

- قطاع الصحة من خلال تقليل نسبة الأمراض المزمنة والخطيرة.
- قطاع الفضاء بإجراء التجارب الدقيقة وتقليل نسب الأخطاء المكلفة.
- قطاع الطاقة المتجددة عبر إدارة المرافق والاستهلاك الذكي.
- قطاع المياه عبر إجراء التحليل والدراسات الدقيقة لتوفير الموارد.
- قطاع التكنولوجيا من خلال رفع نسبة الإنتاج والصرف العام.
- قطاع التعليم من خلال التقليل من التكاليف وزيادة الرغبة في التعلم.
- قطاع البيئة عبر زيادة نسبة التشجير وزراعة النباتات المناسبة.

انجازات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الذكاء الاصطناعي

يعد إطلاق وزارة للذكاء الاصطناعي ضمن التشكيلة الوزارية الجديدة لحكومة الدولة عام 2017 تأكيد على أنها بصدد إطلاق مرحلة تنموية جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات الحكومية والخاصة، وجاء من بين مهام الوزارة الأساسية ما يلي:

1. **تنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي للإمارات التي أطلقتها الدولة.**
2. **تحويل الإمارات لمركز تطوير آليات وتقنيات وتشريعات الذكاء الاصطناعي.**

ويمكن الاشارة إلى أهم انجازات الدولة في هذا الشأن ما يلي:

1. تشكيل مجلس الذكاء الاصطناعي والروبوتات بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، لتقديم الاستشارات حول أفضل الطرق لاستخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي لتحسين حياة البشرية والعمل على إعداد استراتيجية عالمية لاستخدام الروبوتات، في العديد من القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ووضع المعايير العالمية للروبوتات وأن تكون دولة الإمارات المحطة الأولى للابتكار في مجال الروبوتات والذكاء الصناعي، وتتضمن قائمة الأعضاء المؤسسين لمجلس الذكاء الصناعي والروبوتات نخبة من الباحثين والمبتكرين من أفضل الجامعات والشركات والمؤسسات العالمية.
2. إطلاق "جائزة الإمارات للروبوتات لخدمة الإنسان" بقيمة مليون دولار أميركي لتشجيع أبحاث وتطبيقات الحلول المبتكرة لمجابهة التحديات القائمة في ثلاثة مجالات هي الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.
3. أطلقت حكومة دولة الإمارات بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" "مشروع بروتوكول الذكاء الاصطناعي".. ما يعزز جهود استشراف المستقبل وتبني أدواته انسجاما مع التحولات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم، ويتبنى البروتوكول سن تشريعات تضمن تحقيق الخير لشعوب العالم والتي تنعكس عليها تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل إيجابي وتدعمها في مواجهة التحديات والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، ويؤكد حرص الدولة على بناء الشراكات العالمية لتعزيز الاستفادة من الخدمات غير المسبوقة التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحسين حياة الإنسان والتي تتجاوز الحدود الجغرافية لتشمل العالم.
4. تطورنمو استثمار دولة الإمارات في الذكاء الاصطناعي بنحو 70% خلال السنوات الثلاث الماضية منذ العام 2015 ويتوقع أن تصل استثمارات الدولة في هذا المجال إلى 33 مليار درهم بالعام 2017 بحسب خبراء وأكاديميين.

التوجهات المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة بمجال الذكاء الاصطناعي

من أهم توجهات الدولة المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال وزارة الذكاء الاصطناعي الاتجاه لتفعيل ما يلي:

1. وضع التشريعات والأطر التنظيمية لحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي.
2. تكثيف الاستثمارات النوعية المرتبطة بالابتكار والتقدم التكنولوجي والبحث والتطوير.
3. توفير كافة الخدمات عبر الذكاء الاصطناعي وعلى رأسها الخدمات الأمنية.
4. توظيف تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بكافة القطاعات كالتعليم والصحة والمواصلات والطرق وغيرها.
5. تعليم مليون مبرمج عربي على برمجة الذكاء الاصطناعي.
6. تعزيز الجهود والشراكات العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وبناء الخبرات على الصعيد الدولي بالتعاون

مع الشركات العالمية، والاستفادة من الخدمات التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة حياة الإنسان.

7. العمل على أن تصبح الإمارات مركز الذكاء الاصطناعي في العالم بحلول عام 2030.

الانعكاسات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي

أشارت عدد من الدراسات والبحوث إلى الآثار والانعكاسات الاقتصادية المتوقعة لتفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي بمختلف القطاعات الاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي والتي يمكن الاشارة اليها على النحو التالي:

1. **على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة**

- لا تنحصر الآثار الاقتصادية للذكاء الاصطناعي على تقليل التكلفة وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج وتحسين الإنتاجية فقط، بل تمتد إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال الاستثمار الذكي في مختلف القطاعات، وطبقا لتقديرات بعض الدراسات العالمية فان تقنيات الذكاء الاصطناعي ستكون قادرة على تحفيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بواقع 35% حتى عام 2031، وخفض النفقات الحكومية بنسبة 50% سنويا سواء في ما يتعلق بخفض الهدر في عدد المعاملات الورقية أو توفير ملايين الساعات التي يتم إهدارها سنوياً في إنجاز تلك المعاملات، وأن دولة الإمارات ستصبح مركز الذكاء الاصطناعي في العالم بحلول عام 2030.
- من المتوقع أن تحقق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي طبقا للتقديرات عائدات اقتصادية سنوية في العديد من القطاعات تصل إلى نحو 22 مليار درهم عن طريق رفع إنتاجية الأفراد بنسبة 13%، وتجنب هدر 396 مليون ساعة في وسائل النقل التقليدية وعلى الطرقات سنوياً، وخفض تكاليف النقل بنسبة 44% بما يوازي 900 مليون درهم، والحد من انبعاثات الكربون والتلوث البيئي بنسبة 12% بما يوازي 1.5 مليار درهم، والحد من الحوادث المرورية والخسائر الناجمة عنها بنسبة 12% بما يحقق وفر قدره ملياري درهم سنوياً، وتقليل الحاجة إلى المواقف بنسبة تصل إلى 20%، إضافة إلى توفير 18 مليار درهم عبر رفع كفاءة قطاع النقل في دبي بحلول عام 2030.
- وطبقا لدراسة حديثة أجرتها مؤسسة ماكنزي هناك توقعات باستبدال 1.9 مليون وظيفة بوظائف أخرى في الإمارات من جراء تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- وبحسب بعض الدراسات العالمية فإن 65% من الطلبة الحاليين بمراحل التعليم الأساسي لن يجدوا الوظائف الموجودة اليوم حيث ستختفي مهارات تقليدية عديدة لمصلحة مهارات جديدة يتعين عليهم اكتسابها لتتناسب مع تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- من المتوقع أيضا لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تستفيد جيداً من تعزيز الذكاء الاصطناعي ليس في تحسين أداء المشاريع لدى الدولة فحسب بل في تعديل الخلل بهيكل التركيبة السكانية وسوق العمل.
- تمثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي فرصة كبيرة للكثير من القطاعات الاقتصادية، بحيث يمكن للدولة تحقيق أرباح طائلة إذا ما بدأت في تطبيق استخداماته والاعتماد على ما يقدمه من معلومات واستشارات دقيقة مما يرفع جودة المنتجات ويقلل من الإنفاق.
- يساعد الاستثمار الكفؤ في الذكاء الاصطناعي على توفير تكاليف النقل، وخفض كلفة إنجاز المشروعات، وتحقيق ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي.

2. **على المستوى العالمي**

- تفوق الاستثمارات بمجال الذكاء الاصطناعي عالميا حاليا الاستثمارات في التنقيب عن النفط.
- ستختفي 47% من الوظائف الحالية خلال السنوات القادمة بسبب الذكاء الاصطناعي.
- من المتوقع بالأتمتة مستقبلاً أن يتم استبدال نحو 83% من الحرف ذات الأجور التي لا تتجاوز 20 دولاراً في الساعة، الأمر الذي يشكل قلقاً لتداعياته على نسب البطالة وتفاوت معدلات الدخل بالنسبة للدول التي يمتهن مواطنوها هذه الحرف المهددة بالانقراض.
- من المتوقع أن يضيف الذكاء الاصطناعي عام 2030 إلى الناتج المحلي الاجمالي العالمي أكثر من 15 تريليون دولار (10 أضعاف مبيعات النفط عالميا).
- انعكاس الذكاء الاصطناعي على التطور الطبي أصبح يضيف 5 سنوات جديدة لعمر الانسان في كل عقد.. بمعنى أن شخص بعمر ال 90 ستكون صحته بصحة شخص عمره 60 اليوم.

02 الشمول المالى وثورة التكنولوجيا المالية

مقدمة

اعتمدت العديد من الحكومات سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالى، ولقد بدأت هذه الجهود فى ان تؤتى ثمارها، حيث اظهرت بيانات البنك الدولى ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات نحو 69% على مستوى العالم فى 2017، وهذا يعنى ان 515 مليون بالغ تمكنوا من الاستفادة من الادوات المالية.

ويمكن أن تساعد الخدمات المالية فى دفع عجلة التنمية من خلال تسهيل وتحفيز الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وأنشطة الأعمال. كما أنها تسهل إدارة الأزمات المالية الطارئة. ويفتقر العديد حول العالم إلى الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. وبدلاً من ذلك يعتمدون على الاموال النقدية التى يمكن أن تكون غير آمنة وصعبة فى إدارتها. ولهذا، فان تعزيز الشمول، أي إتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها يعد من الأولوليات الرئيسية.

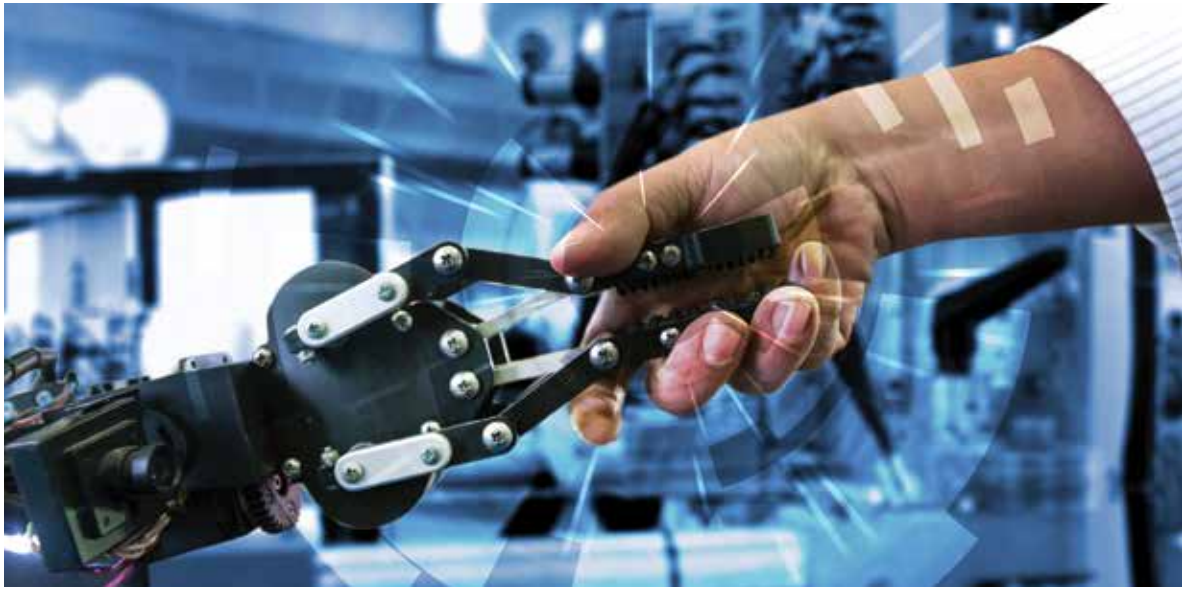

مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالى وفقاً للبنك الدولى "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من كافة فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية،بما فى ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان،وابتكار ادوات مالية اكثر ملائمة وبأسعار تنافسية. وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التى لا تخضع لجهات الرقابة والاشراف، وتعتمد فى غالب الأحيان أسعار مرتفعة".

ويتم قياس الشمول المالى، من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التى تمثل العرض من جهة وقياس مدى إستخدامها وإستغلالها من جهة أخرى المتمثاة فى جانب الطلب، وبالتالى فان الشمول المالى يهدف إلى لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية من خلال تطوير جانبى العرض والطلب.

أهمية الشمول المالى للتنمية

يتمثل مفهوم الشمول المالي في تمكين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتكاليف المقبولة ومنحها الأهمية والأولوية المناسبين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال. ولذلك فإن اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي وتشجيع الادخار.

تكمن أهمية التمكين والشمول المالي كمحور مهم في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها فى تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل.

وهناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالى، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة،وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية.

الشمول المالي حول العالم

أظهرت العديد من الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول،والتى تسمح للمستخدمين بحفظ الاموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول يمكن ان تساعد فى تحسين إمكانات كسب الدخل،ففى كينيا،حققت إتاحة الحصول على هذه الخدمات منافع كبيرة–لاسيما للنساء–. فقد مكن ذلك الأسر التى تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 185 ألف أمرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة،وساعد فى تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر بواقع 22%.

ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضاً على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين فى الأوقات الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات. ففي برنامج للإغاثة مدته خمسة أشهر فى النيجر، أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الإجتماعية الحكومية عبرالهواتف المحمولة، بدلاً من دفعها نقداً، إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين، وهي إجمالى مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات.

كما يمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات. ففى كينيا،تم تزويد النساء أصحاب المشاريع المتناهية فى الصغر بحسابات ادخار، فارتفعت مدخراتهم وارتفعت استثماراتهم فى مشاريعهم بنحو 60%، بينما زاد الانفاق فى الاسر التى تعولها نساء فى نيبال على الغذاء بنسبة 15% وعلى التعليم بنسبة 20% وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية، كما زاد انفاق المزارعين فى ملاوى على المعدات الزراعية بنسبة 13% وزادت قيمة محاصيلهم بنسبة 15%.

وبالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة. فعلى سبيل المثال فى الهند، انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقداً. وفى النيجر، أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة، وليس نقداً إلى تقليص التكلفة المتغير ة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.

ووفقاً للإحصاءات البنك الدولى فان نحو 3.8 مليار شخص على مستوى العالم يمتلكون حسابات مصرفية في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، بما يعادل 69% من إجمالي عدد السكان البالغين في العالم عام 2017، فى حين بلغت هذه النسبة 62% في عام 2014، بينما لم تتجاوز 51% في عام 2011. وخلال الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية.

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أدت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول إلى تعزيز الشمول المالي. ورغم أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية ظلت ثابتة، فإن نسبة من لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول زادت بواقع الضعف تقريباً إلى 21%. ومنذ عام 2014، انتشرت الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول من شرق أفريقيا إلى غرب أفريقيا وما وراءها. وتضم هذه المنطقة جميع البلدان الثمانية التي يستخدم 20% أو أكثر من البالغين فيها هذه الحسابات فقط: بوركينا فاصو، وكوت ديفوار، وغابون، وكينيا، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي. وتوجد فرص كثيرة متاحة لزيادة ملكية الحسابات، هناك نحو 95 مليون بالغ ليست لديهم حسابات مصرفية في المنطقة يتلقون المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية نقداً، ويقوم قرابة 65 مليونا بالادخار باستخدام وسائل شبه رسمية.

في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: نما استخدام المعاملات المالية الرقمية حتى مع ثبات ملكية الحسابات.يمتلك 71% من البالغين حسابات فى عام 2017، وهي نسبة لم تتغير كثيراً منذ عام 2014. ويستثنى من ذلك إندونيسيا حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات لتصل إلى 49%. كما أن مستوى التفاوت بين الجنسين منخفضة، يتساوى الرجال مع النساء في احتمال امتلاك الحسابات في كمبوديا وإندونيسيا وميانمار وفييتنام. وقد تسارعت وتيرة إجراء المعاملات المالية الرقمية خاصةً في الصين، حيث زادت نسبة مالكي الحسابات الذين يستخدمون الإنترنت في دفع الفواتير أو الشراء بأكثر من الضعف إلى 57%. ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق زيادة أكبر في استخدام الحسابات، يدفع 405 ملايين من مالكي الحسابات في المنطقة فواتير المرافق نقداً رغم أن 95% منهم يمتلكون هواتف محمولة.

في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بين البالغين من 58% في عام 2014 إلى 65% في عام 2017.

وساعدت أنظمة الدفع الحكومية الرقمية للأجور والمعاشات والإعانات الاجتماعية في دفع تلك الزيادة. ومن بين مالكي الحسابات، قام 17% بفتح أول حسابات لهم لتلقي المدفوعات الحكومية. وارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية لتصل إلى 60%. ومن خلال صرف جميع مدفوعات المعاشات العامة رقمياً، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بما يصل إلى 20 مليوناً.

في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يمكن تحقيق نمو سريع في استخدام التكنولوجيا المالية من خلال توسيع سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية، 55% من البالغين يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالإنترنت، وهي نسبة تزيد عن المتوسط في العالم النامي. ويقوم نحو 20% من البالغين الذين لديهم حسابات باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لإجراء معاملات من خلال الحسابات في الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصةً بين النساء. ووفقاً لاحصاءات 2017، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي 20 مليوناً من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك.

في منطقة جنوب آسيا، ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات لتصل إلى 70%. وقادت الهند هذا التقدم، حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات إلى نحو 80% مدفوعةً باعتماد الحكومة سياسة لزيادة الشمول المالي من خلال تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية، مع تحقيق مكاسب كبيرة بين النساء والبالغين الأشد فقراً. وباستثناء الهند، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات في المنطقة، لكن الرجال استفادوا في الغالب بدرجة أكبر من النساء. وفي بنغلاديش، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بين النساء، فيما زادت بواقع الضعف تقريباً بين الرجال. ومن خلال رقمنة المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بحوالي 40 مليونا على مستوى المنطقة.

الشمول المالي في المنطقة العربية

تبنت معظم الدول العربية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما عملت على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

أن وضع استراتيجية على المستوى العربى تضم كافة الجهود والمتطلبات هو أفضل وسيلة لتحقيق الشمول المالي. وضمن هذا الإطار، يتطلب بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي خمسة ركائز أساسية هي:

1. دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب لتكون نقطة الإنطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي.

2. توفير بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الإنتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي.

3. إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة.

4. حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم، مع توفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم.

5. تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي وتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

والجدير بالذكر أن تحقيق الشمول المالي على رأس أولويات حكومات الدول العربية، وذلك لدور الشمول المالي في تعزيز الإستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعكس الاحصاءات الجهود التي بذلتها الدول العربية لتعزيز الوصول للخدمات المالية فيها إذ تشير إلى أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية قد انخفضت في المتوسط من نحو 71% عام 2014 إلى نحو 63% عام 2017، ومن نحو 78% إلى 74% على صعيد النساء ومن 84% إلى 72% على صعيد الفئات محدودة الدخل ذلك للفترة نفسها.

وبالرغم من ذلك فهناك ضرورة لإدماج كل فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي خاصة الشباب والمرأة ورواد الأعمال وذلك من خلال تعزيز وصولهم واستخدامهم للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكاليف والشروط المعقولة وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم ووعيهم بالأمور المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري السليم. وللوصول الى الهدف المنشود وتعزيز الشمول المالي فهناك ضرورة لوضع القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز نشر الخدمات المالية والمصرفية وتطوير نظم الدفع والاستعلام الائتماني وتحديد الفجوات والمعوقات في جانبي العرض والطلب.

واتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في نشر الوعي والثقافة المالية لتمكين وتعزيز قدرات المجتمع.

شكل رقم (8) نسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية

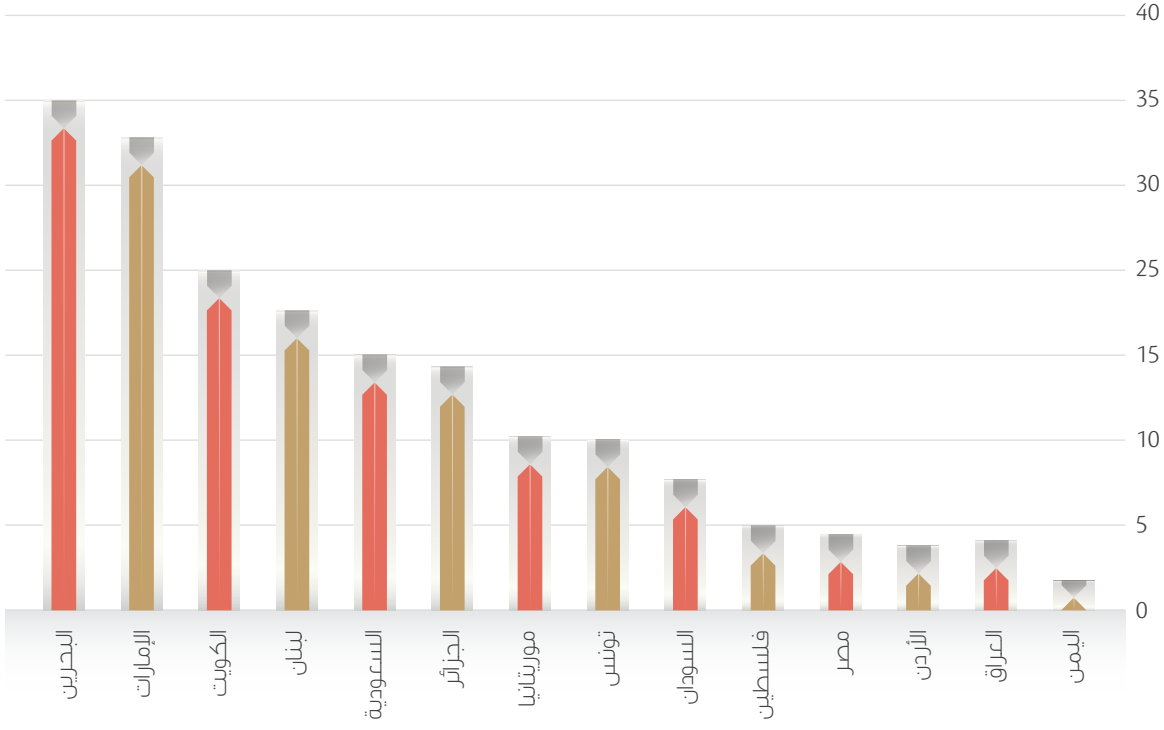

مصادر البيانات المستخدمة في الرسوم البيانية: http://www.worldbank.org/globalfindex

شكل رقم (9) نسبة البالغين الذين قاموا بإدخار في المؤسسات المالية الرسمية

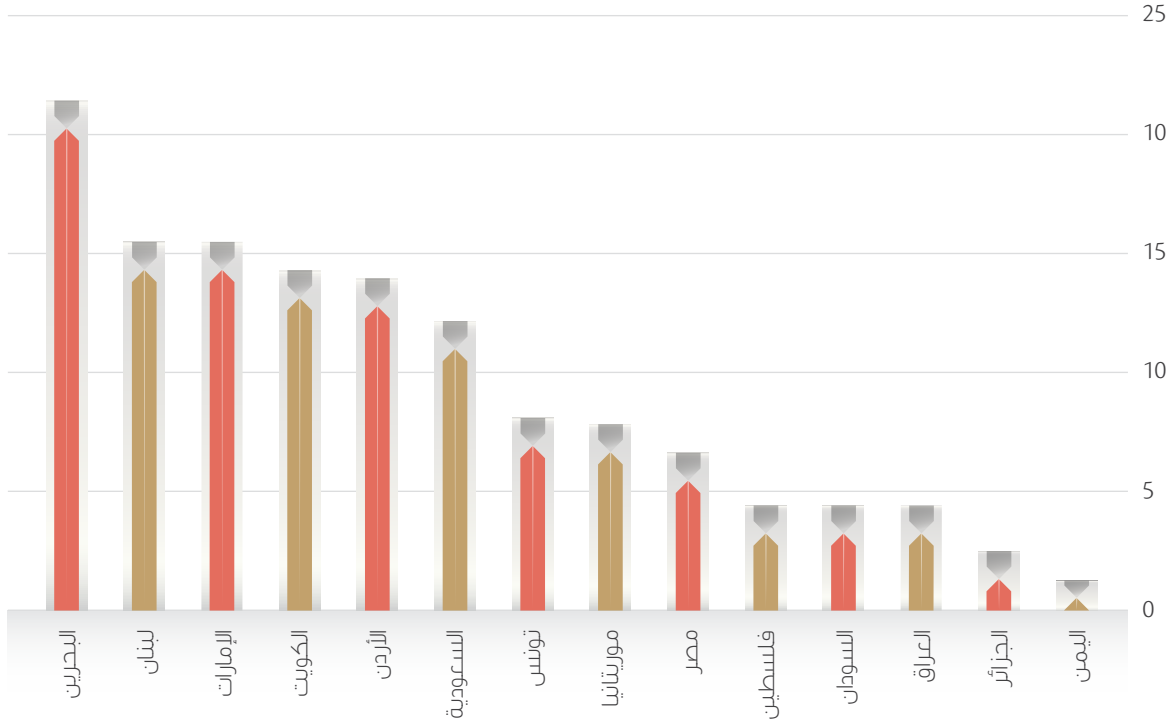

مصادر البيانات المستخدمة في الرسوم البيانية: http://www.worldbank.org/globalfindex

الشمول المالي فى دول مجلس التعاون الخليجي

إن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السباقة عربياً وعالمياً في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بإنتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت. فدولة الإمارات، على سبيل المثال، كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف. كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف. كما أصدرت كلاً من السعودية والإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور.

وفي قطر، تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015، والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والإحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الإدخار والإستثمار بطريقة سليمة.

أما السعودية، فلقد شملت إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع

شكل رقم (10) نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية

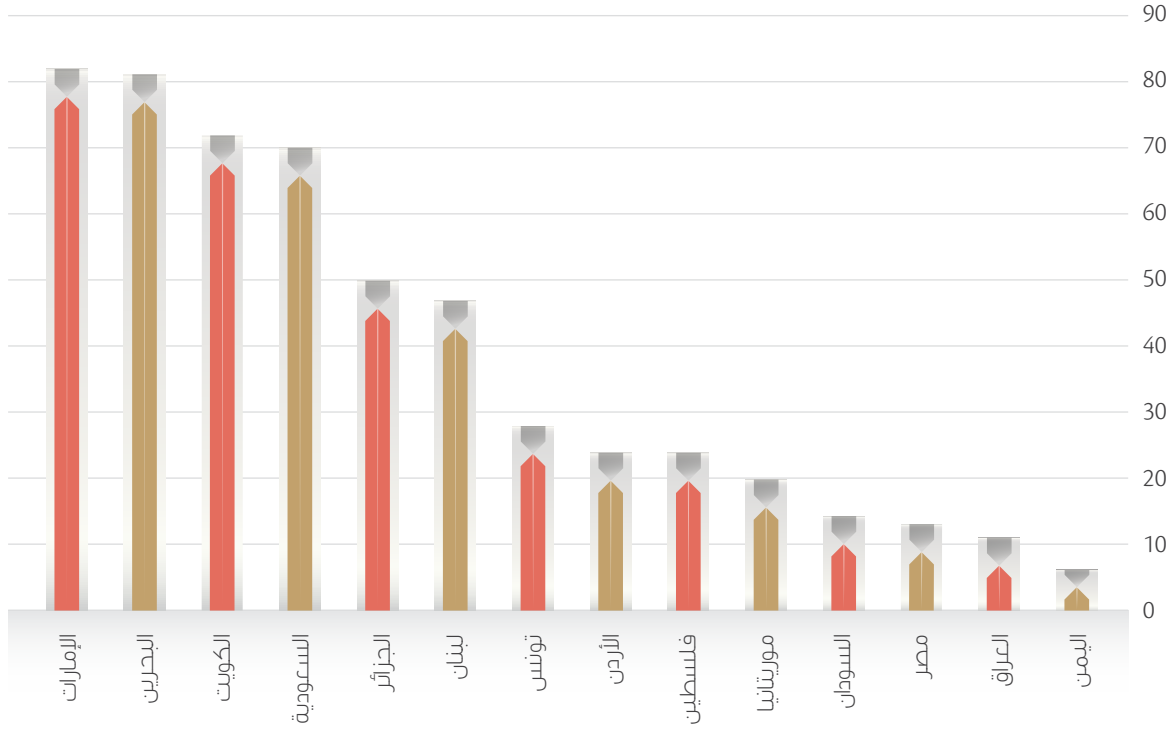

مصادر البيانات المستخدمة في الرسوم البيانية: http://www.worldbank.org/globalfindex

خطة تطويرية لنظام سداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي وإستفادتها من الخدمات المصرفية.

وتأتي هذه الإستراتيجية في إطار سعي ساما كمشرع ومنظم للقطاع المالي إلى تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة.

وتأتي الإمارات في مقدمة الدول التي تزود المتعاملين بخدمات مصرفية عبر الهواتف الذكية، حيث بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى إجمالي سكان الإمارات نحو 88%. وتصل نسبة الرجال الذين لديهم حسابات مصرفية في الإمارات إلى إجمالي عدد الرجال في الدولة 93%، بينما تبلغ النسبة 76% في السيدات وذلك وفقاً للاحصاءات البنك الدولي.

ولقد اتخذت الإمارات خطى واسعة تجاه تحسين وتفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي، وابتكار وتحسين التقنية المطلوبة التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية المميزة، كما تعمل على تشجيع المنافسة بين المصارف التى من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للدولة بأسرها حيث ان هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهة الاجتماعية.

توصيات وآليات لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

في ما يلي عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي في المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية.

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي، وإنشاء مكاتب الإستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تلعب دوراً هاماً فى مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية فى المنطقة العربية.
- تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف.
- تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة،

مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.

- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.
- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي. حيث أن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية مرتفع، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 35% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي خارج القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها على التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة.
- وضع تعريف موحد وآلية موحدة لقياس الشمول المالي تشمل ثلاثة عناصر هي الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، ونوعية المنتجات والخدمات المالية المقدمة.
- التأكيد على أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي شامل للحكومات والمصارف المركزية العربية، من أجل دعم الاستقرار المالي والاجتماعي في المنطقة العربية.

- حث المصارف العربية على توجيه عناية خاصة لتمويل قطاعات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وإعتبار هذا الأمر جزءاً لا يتجزأ من مبادرات الشمول المالي الخاصة بها.
- وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات ومشاريع الشمول المالي، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع، وذلك لضمان نجاحها ووصولها الى القطاعات المستهدفة.
- تطوير إدارات المخاطر في المصارف العربية بما يتوافق مع متطلبات التوسع والانتشار الناجمة عن سياسات الشمول المالي.
- تعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال أجهزة الاتصالات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، لما لذلك من أثر ايجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية الى معاملات مصرفية، وتعظيم المنفعة الاقتصادية منها.
- أهمية التعاون العربى المشترك لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالى ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- تعزيز الافصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.
- دعوة اتحاد المصارف العربية لتبنى رؤية استراتيجية طموحة لتحسين الشمول المالى فى المنطقة العربية وذلك

من خلال العمل على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية واتحادات البنوك والمعاهد المصرفية لدعم التثقيف المالى وتحسين فرص الوصول للخدمات المالية.

- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال اعداد استراتيجية وطنية تهدف الى تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- دعوة اتحاد المصارف العربية لزيادة جهوده في تشجيع الابتكار والابداع في تصميم منتجات مالية تتوائم مع احتياجات الفئات المستبعدة، وأن تلعب المصارف العربية دوراً أعمق وأشمل في خدمة المجتمعات العربية، وابتكار أدوات وخدمات مالية تواكب احتياجات الفقراء والنساء والشرائح المستبعدة.
- ضرورة وضع سياسات خاصة للاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية لتفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية.
- ضرورة تحديث منظومة أسواق المال بزيادة عمقها الاستثماري، وتوسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستويات الوعي الاستثماري.
- العمل على تحسين بيئة الاعمال، من خلال اجراء اصلاحات تشريعية واقتصادية، تساهم في جذب الاستثمارات المباشرة وتعزيز النمو والتشغيل.

الخلاصة

تعكس بينات الشمول المالى لعام 2017 استمرار التطور فى هذا الشأن، فما تحقق من تقدم كان مدفوعاً بأنظمة الدفع الرقمى والسياسات الحكومية وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية التى يمكن الوصول اليها من خلال الهواتف المحمولة والانترنت.

وقد ثبتت قدرة التكنولوجيا المالية على توسيع نطاق الحصول على الحسابات واستخدامها بصورة أكثر اقناعاً فى أفريقيا حيث يمتلك نحو 21% من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول فى عام 2017، وهى ضعف النسبة فى عام 2014 وهى النسبة الأعلى من أى منطقة فى العالم. ورغم تركز الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة فى شرق أفريقيا فان بيانات 2017 تظهر ان هذه الخدمات انتشرت فى غرب أفريقيا وخارجه.

وستكون لمواصلة إشراك مؤسسات الأعمال أهمية بالغة لإظلاق الفرص لتوسيع نطاق الشمول المالى. فمازالت هناك شركات تدفع الأجور نقداً الى نحو 230 مليون بالغ على مستوى العالم، وبالتالى فالتحول الى دفع الأجور الكترونياً يمكن ان يساعد هؤلاء العاملين على الانضمام الى النظام المالى الرسمى. وتتيح الهواتف المحمولة والانترنت أيضاً فرصة قوية لتحقيق تقدماً عالمياً حيث يمتلك مليار بالغ حول العالم من المحرومين من الخدمات المالية بالفعل هواتف محمولة، ويتاح لنحو 480 مليون امكانية الاتصال بالانترنت.

يجب على القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الانمائية زيادة التركيز على استخدام الحسابات المصرفية على ان لا يكون محصوراً فى الادخار والاقتراض.

خامساً: التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإماراتي لعام 2018

05

من حيث أفق النمو للعام 2018 من المتوقع أن تساعد البيئة المحفزة لأنشطة القطاع الخاص واستمرار التوقعات الإيجابية في مناخ الأعمال العام مع تفعيل سياسة التنويع وتسارع الانفاق على المشروعات الاستثمارية والمشروعات الاستراتيجية والبنية التحتية وتلك المرتبطة باستضافة معرض أكسبو 2020 الذي سيستفيد منه عدد كبير من القطاعات الاقتصادية على تطور النشاط الاقتصادي ليصل معدل النمو المتوقع في العام الجاري 2018 إلى 2.5%.

كما يتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي ارتفاعا أيضا في عام 2019 على ضوء تعافي النشاط في القطاع النفطي حال انتهاء العمل باتفاق خفض كميات الانتاج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استمرار قوة الدفع بأنشطة القطاع الخاص وزخم الانفاق الاستثماري على المشروعات المشار إليها، وعليه يتوقع أن يواصل النمو تحسنه في العام المقبل 2019 ليصل إلى نحو 2.7%.

بالنسبة لتوقعات التضخم فطبقا لتوقعات صندوق النقد العربي خلال عامي 2018 و 2019 فإنه من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بعدد من العوامل أهمها تراجع أسعار المساكن والايجارات وتحرير أسعار الطاقة و تطبيق ضريبة السلع الاستهلاكية الضارة وضريبة القيمة المضافة التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من يناير 2018 في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 2.5%، أما بالنسبة لعام 2019 فيتوقع انخفاض معدل التضخم إلى حوالي 2.0% بما يعكس في جانب منه التراجع المتوقع للأسعار العالمية للنفط.

من المتوقع أرتفاع قيمة الصادرات بنسبة 9% لتصل إلى حوالي 332 مليار دولار خلال عام 2018 كمحصلة للارتفاع المتوقع لكل من الصادرات النفطية وغير النفطية من جراء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وتحسن أداء الاقتصاد العالمي، كما يتوقع ارتفاع الواردات بنحو 4.1% مقارنة بالعام السابق 2017 لتبلغ حوالي 24 مليار دولار خلال عام 2018، وانعكاسا لتلك التطورات من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2018 بنحو 24.2% ليبلغ حوالي 92 مليار دولار مقارنة مع فائض قدره 74 مليار دولار المسجل خلال عام 2017.